الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم مالية و محاسبة

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة مجموعة الخليج للتأمين

من إعداد الطالبين(ة):

- **حيرش نادية**
- **قريدش رياض عبد العزيز**

تحت إشراف الأستاذ:

مدوري نورالدين

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم مالية و محاسبة

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة مجموعة الخليج للتأمين

من إعداد الطالبين(ة):

- **حيرش نادية**
- **قريدش رياض عبد العزيز**

تحت إشراف الأستاذ:

مدوري نورالدين

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : "**من إصطنع إليكم معروفا فجازوه فإن عجزتم عن مجازاته فأدعوا له حتى يعلم أنكم شكرتم فإن الله شاكريحب الشاكرين**".

فالحمد لله و الشكر لله سبحانه و تعالى له الفضل و المنة على توفيقه لإنجاز هذا العمل فأن أصبنا فمن الله وحده و إن أخطأنا فمن نفسنا و من الشيطان.

نتقدم بفائق التقدير و الأحترام و الشكر و الكثير من الإمتنان إلى الأستاذ المشرف على كافة جهوده المبذولة و التوجهات القيمة في سبيل إنجاز هذه المذكرة **الدكتور مدوري نورالدين** ووفقه الله لمزيد من التميز و النجاحات في مسيرته العلمية و المهنية.

و لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير لولاية **مستغانم** خروبة بالأخص أساتذة ماستر 2 **تدقيق** و **مراقبة تسيير**.

نتمنى النجاح إلى كل دفعة **2022**.

حيرش نادية .

الإهداء

إلى من بلغ رسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة و أخرجها من الظلمات إلى النور إلى نبي الرحمة و نور العالمين **"سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم".**

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و معنى الحنان إلى ينبوع الصدق إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعاءها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **أمي** التي أنجبتني و **أمي** التي رعتني بدعاءها.

إلى من علمني العطاء بدون إنتظار .....إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار **والدي** العزيز.

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية **إخوتي** و **أخواتي** و إلى **رفيقة دربي** التي علمتني معنى الصداقة.

إلى **صديقي** و أخي الذي لم تنجبه أمي الذي كان لي السند في هذا العمل أتمنى له المزيد من النجاح و التفوق.

إلى الأستاذ الكريم **مدوري نورالدين** كان لي نعم المرشد جزاه الله خير.

إلى كل أحبتي و عائلتي الصغيرة و الكبيرة و من ساندني في عملي هذا من قريب أو من بعيد.

حيرش نادية .

الاهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول لله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي وعملي

إلى **والدي العزيزين**

إلى أمي الغالية التي حملتني و رعتني بحنانها وسماحة قلبها

وفقيدي الغالي رحمه الله عليه كم كنت اتمنى وجوده في هده اللحظة و لكن لا اعتراض على قضاء الله وقدره

فهم مفتاح نجاحي بعد الله عز وجل.

وكيف لي ان امر دون التنويه الى اخوتي **أية، ياسر، حنان ، منيروأكرم** حفظهم الله وأنار دربهم.

كل أصدقائي وزملائي و الى كل الاحباب و الاصحاب الذين رافقوني في مشواري

الدراسي و بالاخص **عمارالعيد و بودلال اكرام**.

الى **صديقتي** وزميلة العمل المشترك هذا الذي تقاسمنا فيه أجمل اللحظات و بمساعدات من اهلنا

والأساتذة الكرام اهدي لهذه الزميلة الوفية أعز التهاني و اتمنى لها مشوار مهني ناجح.

وفي الاخير الى كل من من ساعدني ولو بكلمة طيبة و دعاء جميل انحني امامكم لاهديكم ثمرة الجد والعمل

عمره سنوات تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

قريدش عبد العزيزرياض

الملخص:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات على اثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات ، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية و عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي فقدان المعلومات المحاسبية لأهم عناصر تميزها (جودتها .(لذلك أصبحت حوكمة الشركات الترياق المضاد للفساد، وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية ، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية . كل هذا يؤكد وجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية إذ تعتبران وجهان لعملة واحدة يؤثر ويتأثر بالآخر.

حاليا، ازداد الاهتمام بحوكمة الشركات بكيفية ملحوظة للعديد من الأسباب، لعل من أهمها انتشار الفساد الإداري و المالي الذي عرفته العديد من الشركات، فضلا عن الأزمات المالية التي مست معظم الجوانب الاقتصادية في مختلف دول العالم والتي لا زالت تداعياتها متواصلة حتى اليوم. وكذلك ظهور بعض الشكوك حول الهدف من لجوء الكثير من الشركات الدولية الكبرى إلى عمليات الاندماج والاستحواذ. إن مجمل الاعتبارات التي سبق ذكرها كان للمحاسبة دور فيها، حيث بينت العديد من الدراسات والبحوث كيف استغلت إدارة الشركات (Enron, World Com,...) بعض الابتكارات والممارسات المحاسبية و المالية للتغطية عن عجزها أو للإيحاء لأصحاب المصالح باستقرارها واستمراريتها، وعمدت تلك الشركات بالتواطؤ مع كبريات شركات المراجعة إلى إخفاء وتشويه المعلومات المرتبطة بالأداء التشغيلي والتمويلي والاستثماري مما الحق الضرر بالمستثمرين وبالأسواق المالية وباقتصاديات الدول. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. من أجل تحقيق ذلك، سنناقش مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها وكذلك المبادئ التي تستند إليها. وأخيرا، سنبين كيف تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدافع الأساسي

لتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحكام الرقابة عليها من خلال تحقيق المساءلة والرقابة، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتفعيل دور كل من مراجع الحسابات الخارجي والداخلي ولجان المراجعة لتحقيق الإفصاح والشفافية في هذه المعلومات والارتقاء بمستوى جودتها .

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات, المعلومة المحاسبية, الإفصاح المحاسبي.

Summary:

In recent years , interest in the concept of corporate governance has increased in the wake of repeated financial crises , which led to the bankruptcy of many companies , due to the spread of accounting corruption due to the lack of application of accounting principles , lack of disclosure and transparency , and failure to show real data and information that express the financial condition of economic units , which led to a loss of confidence in the accounting information contained in the financial statements

Consequently, the accounting information lost its most important distinguishing element (its quality) therefore, corporate governance has become the antidote to corruption, and it is considered an effective tool to ensure the objectivity of financial reports, through a commitment to applying the principle of disclosure and transparency. All of this confirms the existence of a closely related relationship between the application of the principles of governance and the quality of accounting information, as they are two sides of the same coin that affects and is affected by the other.

Currently, interest in corporate governance has increased in a remarkable way for many reasons, perhaps the most important of which is the spread of administrative and financial corruption that many companies have known, as well as the financial crises that affected most of the economic.

The entirety of the considerations previously mentioned had a role in accounting, as many studies and research showed how the management of companies (Enron, world com...) took advantage of some innovations and accounting and financial practices to cover their inability or to suggest to stakeholders their stability and continuity , and these companies deliberately colluded with the major auditing

companies have hidden and distorted information related to operational , financial and investment performance , which has harmed investors , financial markets and countries' economies Therefore , this study aims to clarify the impact of corporate governance on the quality of accounting information contained in order to achieve this , will discuss the concept and objectives of corporate governance as well as the principles on which it is based .

Finally, we'll show how you contribute improving the quality of accounting. This study concluded with a set of results, the most important of which is that the main motive for applying corporate governance is to restore confidence in accounting information and tighten control over it through achieving accountability and control, and striving accountability and control, and striving towards developing and applying accounting and auditing standards, and activating the role of both the external and internal auditor and audit committees to achieve disclosure. Transparency in this information and improving its quality.

Keywords: corporate governance, accounting information, accounting disclosure.

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
قائمة الأشكال و الجداول	
فهرس المحتويات	
المقدمة العامة	أ - و
الفصل الأول: الإطار النظري و العلمي لحوكمة الشركات	2
تمهيد.	2
المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات	3
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشاة و تطور مفهوم حوكمة الشركات و دوافع ظهورها.	3
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات.	6
المطلب الثالث: أهمية و أهداف حوكمة الشركات	8
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات	10
المطلب الأول: محددات و مقومات حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها	10
المطلب الثاني: أبعاد تنظيمية لحوكمة الشركات	15
المطلب الثالث: واقع مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر	17
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: جودة المعلومة المحاسبية و علاقتها بحوكمة الشركات	22
تمهيد	22
المبحث الأول: جودة المعلومة المحاسبية	23
المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية	23
المطلب الثاني : خصائص و أنواع و أهمية المعلومة المحاسبية	24
المطلب الثالث: ماهية الجودة في المعلومة المحاسبية	30
المبحث الثاني : حوكمة الشركات كآليات لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.	31
المطلب الأول : البعد المحاسبي لحوكمة الشركات	31
المطلب الثاني : إنعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح عن جودة المعلومة المحاسبية	33
المطلب الثالث: اليات حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	35
خلاصة الفصل	36

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: دورحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية لمجموعة الخليج للتأمين	38
تمهيد.	38
المبحث الأول: تقديم مجموعة الخليج للتأمين	38
المطلب الأول: التعريف بمجموعة الخليج للتأمين	38
المطلب الثاني:إحصائيات على مجموعة الخليج للتأمين	41
المبحث الثاني: واقع تطبيق حوكمة الشركات في مجموعة الخليج للتأمين	45
المطلب الأول: واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الخليج للتأمين	45
المطلب الثاني: واقع جودة المعلومات المحاسبية و أدوات الإفصاح عنها	51
المطلب الثالث: دور اليات داخلية و الخارجية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في مجموعة الخليج للتأمين.	56
خلاصة الفصل	64
خاتمة عامة	65
قائمة المراجع	71
قائمة الملاحق	76

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الموارد البشرية لمجموعة الخليج للتأمين	**43**
02	التعويض في مجموعة الخليج للتأمين	**44**
03	ممثل او الممثلون الشرعيون للشركة	**49**
04	الإطارات الإداريين و الرئيسسين لمجموعة الخليج للتأمين	**50**

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	**المحددات الداخلية و الخارجية للمؤسسة**	**12**
02	**الهيكل التنظيمي لمجموعة الخليج للتأمين**	**42**

المقدمة

مقدمة عامة:

تزايد الإهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الإقتصاديات المتقدمة و الناشئة على حد سواء خلال العقود القليلة الماضية نظرا للإنهيارات الإقتصادية و الأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق أسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين و كذلك ما شهده الإقتصادالأمريكي مؤخرا من تداعيات الإنهيارات المالية و المحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002 , و التي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية للعديد من الشركات عن المعلومات التي يحتاج إليها العديد من مستخديمي التقارير , خاصة المستثمرين المتعاملين بسوق الأوراق المالية في ظل عولمة و تدويل سوق المال .

و لقد أدت هذه الإنهيارات في العديد من البلدان إلأى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجلس الإدارة و زيادة الإهتمام بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات بالتأكيد على إلتزام بالسياسات و الإجراءات الرقابية على دورها في جذب إستثمارات و تدعيم إقتصاديات الدول , من خلال وضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين و أصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين الأطراف و بالتالي منع حدوث مثل هذه الأنهيارات المالية في المستقبل و في هذا الصدد تطرق العديد من الإقتصاديين و المحليين و الخبراء إلى أهمية و مدى تأثير حوكمة الشركات على إرساء مبادئ الإفصاح و الشفافية و القوائم المالية بشكل يحسن من جودة المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم بإعتبارها المصدر الأساسي للحصول على المعلومات اللازمة لإتخاذ مختلف القرارات سواء كانت تشكيلية أو إستثمارية أو تمويلية .

- **أولا: إشكالية الدراسة :**

على ضوء ما سبق يتبين أهمية البعد المحاسبي لحوكمة الشركات لتفادي التلاعب المالي و المحاسبي و لماله من أثر على مصداقية و جودة المعلومة المحاسبية , لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و هل تساهم فعلا في ذلك لدى الشركات ؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بحوكمة الشركات و ما هي أسسها و مبادئها النظرية؟

2. ما هي علاقة المعلومة المحاسبية و كذا الشفافية و الإفصاح المحاسبي لحوكمةالشركات؟

3. هل تلتزم الشركات بتطبيق مبادئ حوكمةالشركات؟

4. كيف تساهم آلية حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية و تعزيز مصداقيتها ؟

5. ما هو واقع حوكمة الشركات بمجموعة الخليج للتأمين ؟ و ماهو دورها في تحسين مصداقية المعلومة المحاسبية؟

❖ **ثانيا**: فرضيات البحث:

للإجابة على مختلف هذه التساؤلات المتعلقة بموضوع البحث نطرح الفرضيات التالية:

1. تعمل حوكمة الشركات على تنظيم قواعد إدارة الشركات و العلاقات التعاقدية بين كافة الأطراف المرتبطة بها لتعظيم ربحية المؤسسة .

2. تعد المعلومة المحاسبية من محددات الرئيسية لدرجة حوكمة الشركات .

3. تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لمجموعة الخليج للتأمين يسمح بإنتاج معلومات محاسبية أكثر مصداقية و شفافية.

4. إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال مجموعة من الأليات أهمها مراجعة داخلية و لجنة المراجعة و مجلس الإدارة و المراجعة الخارجية يسمح برفع جودة المعلومات .

❖ **ثالثا**: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات و تأثيرها على المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها :

1. إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات و أسباب و دوافع إنتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة

2. إبراز أثر الإصلاح المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية بإعتبارها أساس إعداد القوائم المالية.

3. تحديد اليات حوكمة الشركات و كيفية الإستفادة منها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية و ذلك بغرض إعادة الثقة بها.

4. التعرف على واقع حوكمة الشركات بمجموعة الخليج للتأمين و مدى إلتزامهابحوكمة الشركات .

❖ **رابعا**: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من التأكيد على ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان مصداقية و شفافية المعلومة المحاسبية المعروضة و الحد من إستخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة و ذو حقوق في الشركة و كذا الإستفادة منها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الأمر الذي يسمح بتشجيع الإستثمار المحلي و جلب الإستثمارات الأجنبية و دعم قدرات تنافسية للشركات.

❖ **خامسا**: منهج الدراسة:

بغية الوصول إلى أفضل الأساليب و الطرق لتوضيح الية عمل حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية إعتمدنا المنهجين العلميين كالتالي :

المنهج الوصفي التحليلي: إعتمدنا على هذا المنهج في الدراسة النظرية قصد وصف الجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في حوكمة الشركات و المعلومة المحاسبية .

منهج دراسة حالة: إعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي و ذلك من خلال دراسة تطبيق اليات حوكمة الشركات على مجموعة الخليج للتأمين و ذلك بإستخدام الملاحظة و المقابلة الشخصية و تحليل و دراسة المعطيات المقدمة .

❖ **سادسا:** مبررات إختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع فيمايلي:

.الإهتمام الشخصي للموضوع بإعتبارهمن المواضيع التي أثارت ثورة كبيرة في عالم الإقتصاد.

.سياسة التحرير المالي و الإنفتاحات على الإقتصاديات العالمية التي انتهجتها الجزائر و التي تلزمها مفهوم حوكمة الشركات لتفادي الأزمات.

.الدور الإيجابي الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المتمثل في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات و الشركات الوطنية و جلب الإستثمارات الأجنبية .

ـ بيان و تشخيص شفافية و جودة المعلومات المحاسبية لما لها من مزايا تخدم الإقتصاد الوطني و كذا جميع أصحاب المصالح للمؤسسات الوطنية حيث يتم الإعتماد عليها في إعداد القوائم المالية للمؤسسات.

❖ **سابعا:** الدراسات السابقة:

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر منها:

*بن عيسى عبد الرحمان "دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية دراسة نظرية تطبيقية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير .محاسبة و مالية. جامعة المدية, الجزائر,2009 تمحورت إشكالية الرئيسة للبحث حول مدى توفير الحوكمة للمعلومات اللازمة للسوق المالي ساءا فيما تعلق بالكم أو النوع أو التوقيت المناسب و قد إعتبر الباحث أن الحوكمة هي مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها التحكم في المؤسسات من قبل المساهمين و من هذه الأدوات المراجعة الداخلية و الخارجية مجلس الإدارة, لجان المراجعة و قد إعتبر الباحث أن هذه الأدوات تعمل وفق مبادئ أساسية (الإفصاح و الشفافية و المعاملة المتساوية للمساهمين و حماية حقوقهم مسؤوليات مجلس الإدارة)

و توصل الباحث الى الحوكمة تعمل على رفع من درجة كفاءة السوق المالي من خلال العمل على توفير مقومات أساسية خاصة المعلومات عن طريق الإلتزام بمبدأ الإفصاح و الشفافية.

*عمر علي عبد الصمد "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات "مذكرة ماجستير , جامعة المدية , الجزائر , 2008.

و توصل الباحث إلى أن حوكمة المؤسسات تمثل الكيفية التي تدار بها المؤسسات و تراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة , و بالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلالهالمواردها و دراستها للمخاطر و هو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى و أهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

الدور الكبير الذي لعبه إصدار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية على البيئة الاعمال و الذي انعكس على اداء المراجعة الداخلية , فبالأضافةإلى فحص و تقييم و تأكد أصبحت تقوم بتقييم المخاطر و تقديم الخدمات الإستثمارية بما يضيف قيمة المؤسسة , و التي تطبق حوكمة الشركات .

*حمادى نبيل" التدقيق الخارجي كالية لتطبيق حوكمة الشركات " (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير محاسبة ألية جامعة الشلف 2008).

❖ **ثامنا:** هيكل البحث

بغية تحقيق أهداف البحث و معالجة مشكلته بصورة علمية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول متكاملة فيما بينها فصلين نظري و فصل تطبيقي , و هذا على النحو التالي:

مقدمة: تم فيها طرح الإشكالية البحث.

في **الفصل الأول:** الإطار النظري و العلمي لحوكمة الشركات : تطرقنا الى التطور التاريخي لحوكمة الشركات و دوافع ظهورها بالإضافة إلى مفهومها و أهميتها و أهدافها كما قمنا بعرض تجارب بعض الدول الغربية و العربية .

في **الفصل الثاني**: جودة المعلومة المحاسبية و علاقتها بحوكمة الشركات : تم التطرق فيها إلى المعلومة المحاسبية و الجودة مفهومها و خصائصها و بالإضافة إلى حوكمة الشركات كالية لتحقيق هذه الجودة .

في **الفصل الثالث**: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في مجموعة الخليج للتأمين: تم تقديم عرض حول الشركة محل الدراسة من خلال التعريف بالشركة و إعطاء رأس مالها كما حاولنا رصد واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مجموعة الخليج للتأمين و في الأخير قمنا بتوضيح دور و فعالية اليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية لمجموعة الخليج للتأمين.

خاتمة: تم فيها التوصل إلى نتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات و اقتراح بعض التوصيات و افاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري و العلمي لحوكمة الشركات

تمهيد الفصل:

أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات و المنظمات الدولية, خصوصا بعد التغيرات التى شهدها العالم في السنوات الاخيرة , و حوكمة الشركات كما عرفها مجلس الإشراف المحاسبي بانها تشمل الأنشطة التي تقوم بها مجلس الإدارة لضمان نزاهة عملية اعداد التقارير المالية .

و للإلمام أكثر بالموضوع سنحاول في هذا الفصل عرض مفهوم الحوكمة من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين كالأتي:

المبحث الاول : مفاهيم حول حوكمة الشركات

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات

المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بعدما تم التطرق إليها في جميع الميادين و على كافة المستويات , و لذلك بعد سلسلة الأزمات و الفضائح المالية المختلقة التي حدثت في كثير من دول العالم و بالأخص في الدول المتقدمة , سعيا منها للتحكم الرشيد في المؤسسات من أجل ضمان مصالح مختلف الأفراد.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة و تطور مفهومحوكمة الشركات و دوافع ظهورها

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن نشأة و تطور مفهوم حوكمة الشركات.

على الرغم من الإهتمام الحديث بمفهوم حوكمة الشركات إلا أن ظهورها يعود إلى لبداية القرن الماضي حيث تناول الباحثان في جامعة هارفاد(Berle &Means) عام 1932 قضية فصل الملكية عن اللإدارة . إذا أكد الباحثان على ضرورة الفصل بين ملكية رأس المال الشركات و عملية الإشراف و الرقابة داخل تلك الشركات[1] , و قدما تفسيرا للمشكلة الأساسية الناجمة عن عدم الفصل بين الوظيفتين أي ما يعرف بمشكلة تضارب المصالح , و التي من الممكن حدوثها بين مدراء و مالكي الشركات في نطاق ما يعرف بمشكلة الوكالة (Steger& Wolfgang, 2008, p.5).

و في عام 1976 قام كل من (Jensen&Meckling) بالتطرق إلى أهمية مفهوم حوكمة الشركات في الحد من المشاكل المرتبطة بنظرية الوكالة , وذلك من خلال إمتلاكالإدارة جزءا من رأس المال الشركة , فكان لإرتفاع نسبة ملكية الإدارة لأسهم الشركة دور في تحسين الأداء , و أن إنخفاضها يؤدي إلى تحفيز المدراء نحو زيادة عوائدهم الشخصية من المكفآت.

و على الصعيد الاوروبي , ظهرت العديد من التقارير التي أكدت على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات , كان من أبرزها القانون البريطاني الصادر عن بورصة لندن للأوراق المالية, حيث أصدرت تقرير (Calbury report) في عام 1992 , الذي ألزم الشركات البريطانية بالإفصاح عن إلتزامها بقواعد حوكمة الشركات مع ضرورة تقديم تفسيرات عن القواعد التي لم يتم الإلتزام بها.

[1] Alain Fient et autre, gouvernement d'entreprise, deboech, paris, 2005, p17

و في عام 1999 صدرت مبادئ منظمة التنمية و التعاون الإقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات و التي أصبحت معيارا دوليا و بمثابة حجر الأساس لواضعي نظم الحوكمة في جميع أنحاء العالم.

و نتيجة الازمات الإقتصادية التي حدثت في عدد كبير من الشركات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 , أصدر الكونغرس الأمريكس في عام 2002 تشريع (Sarbanes-Oxley) الذي حدد متطلبات حوكمة جديدة تركز على تشكيل لجان التدقيق و تحديد مسؤولياتها وواجباتها.[1]

الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات.

توجد عدة دوافع إرتبطت بالمناخ الإقتصادي في الدول الغربية ساهمت في خروج مفهوم حوكمة الشركات نذكر منها:

أ. إنفجار الأزمة المالية الأسيوية سنة 1997: التي يمكن إعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات و التشريعات التي تنظم نشاط العمال و العلاقات فيما بين منشآت العمال و الحكومة , قد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات و معاملات الموظفين الداخليين و الأقارب و الأصدقاء , و حصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون القصيرة الاجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور و إخفاء هذه الديون من خلال طرق و نظم محاسبة مبتكرة.

ب . تساعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية: مثل شركتي Enron و worldcom في الولايات المتحدة سنة 2001 حيث ان القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها و ذلك بالتواطؤ مع الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة و المحاسبة و هو ما يجعل منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حكومة المؤسسات بشكل عام.

[1] عمر يوسف عبدالله الحياوي"أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية مذكرة ماجستير محاسبة و التمويل جامعة الشرق الأوسط 2017.

ج . **ممارسات الشركات متعددة الجنسيات :** إزدادت جراء هذه الممارسات حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات فهي تقوم بالإستحواذ و الإندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية , فرغم وجود الالاف من الشركات متعددة الجنسيات فإن هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارساتها الإحتكارية.

د . **ضعف نوعية المعلومات:** و هو يؤدي إلى منع الإشراف و الرقابة و إنتشار الفساد و إنعدام الثقة.[1]

[1] محسن أحمد الخضري , حوكمة الشركات, الطبعة الأولى , مجموعة النيل العربية, القاهرة , 2005 , ص 13-14.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى مجموعة من الأطر التنظيمية و الأداريةو القانونية و المالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة و الملاك المستثمرين و المساهمين و اصحاب المصالح الأخرى StakeHolders و يتضمن هذا المفهوم الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة مع تحديد مسارات تحقيق تلك الأهداف و نظم الرقابة على الأداء .

و نجد منظمة التمويل الدولية (IIF) تعرف حوكمة الشركات على أنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها."

و من بين التعاريف الأخرى لهذا المفهوم نجد تعريف منظمة التعاون الإقتصادي OECD عام 1996 بأنها[1]: "النظام الذي يوجه و يظبط أعمال الشركة , حيث يصف و يوزع حقوق و واجبات بين مختلف الأطراف الفاعلة في الشركات مثل : مجلس الإدارة , المساهمين و ذوي العلاقة , و يضع القواعد و الإجراءات اللازمة لإتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة , كما يضع الأهداف و الإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها و أسس المتابعة لتقييم و مراقبة الاداء .

و لا تعتبر حوكمة الشركات قانونا يجب الإلتزام به , و لا ينجم عنه عقوبات على من خالف بنوده , إنما هي تنظيم و بيان للسلوك الجيد في إدارة الشركات وفقا للمعايير و الأساليب العالمية التي تحقق توازنا بين مصالح الاطراف المختلفة , لذلك فإن هذه القواعد تم صياغتها بما يؤكد طبيعتها الإرشادية , و بما يؤدي إلى سرح أحكامها شرحا تفصيليا من دون التقيد بأسلوب الصياغة التشريعية الذي يقوم على الإختصار و تناول الأحكام العامة و المجردة.

إذا فالحوكمة هي محاولة إيجاد تنمية لتطبيقات و الممرسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحفظ على حقوق حملة الأسهم و السندات العاملين فيها و غيرهم من خلال تحري تنفيذ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم من خلال استخدام الأدوات المالية و المحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح و الشفافية الواجبة .

[1] الأخضر عزي , و غالم جلطي , الحكم الرشيد و خوصصة المؤسسات , مجلة الجندول , العدد 27 , مارس 2006.

و بمعنى اخر : فإن الحوكمةتعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تأثر في الأداء كما تشمل مقومات المنظمة على المدى البعيد , و تحديد المسؤول و المسؤولية و تحميل عةقب الأفعال الغير صحيحة و المطالبة بتصحيحها.[1]

و تركز حوكمة الشركات على العلاقات بين الموظفين و أعضاء مجلس الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح و واضعي التنظيمات الحكومية , و كيفية التفاعل بين كل الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة .

و من التعاريف السابقة نستخلص أن نفهومحوكمة الشركات يحتوي على مايلي:

- الفصل بين الملكية و الإدارة و الرقابة على الأداء .
- تحسين الكفاءة الإقتصادية للشركات .
- إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة و وسائل تحقيق تلك الأهداف و متابعة الأداء.
- عدم الخلط بين المهام و المسؤوليات الخاصة بالمدريين التنفيذيين , و مهام مجلس الإدارة و مسؤوليات أعضائه .
- تقييم أداء الإدارة العليا و تعزيز المساءلة و رفع درجة الثقة.
- إمكانية مشاركة المساهمين و الموظفين و الدائنين و المقرضين و الإسطناع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

[1] دهمش نعيم , إسحاق أبوزر عفاف , تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك , مجلة البنوك في الأردن , العدد العاشر , المجلد الثاني و العشرون , ديسمبر 2003 , ص 27.

المطلب الثالث: أهمية و أهداف حوكمة الشركات.

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية و اللازمة لحسن عمل الشركات و تأكيد نزاهة الإدارة فيما ذلك للوفاء بالإلتزامات و التعهدات و لضمان تحقيق الشركات لأهدافها و بشكل قانوني و إقتصادي سليم , و تظهر أهمية الحوكمةفيمايلي:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده أو إستمراره, بل القضاء عليه و عدم السماح بعودته مرة أخرى.
- تحقيق ضمان النزاهة و الحيادية و الإستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين فيها.
- تحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين و التأكد من كونهم على أعلى درجة من الإستقلالية و عدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.
- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين و حملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لإستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم و خاصة صغار المستثمرين.[1]
- تعظيم القيمة السوقية للأسهم , و تدعيم القدرة التنافسية للشركات في أسواق المال العالمية و خاصة في ظل إستحداث أدوات و اليات مالية جديدة , و حدوث إندماجات أو إستحواذ أو بيع للمستثمر رئيس.
- رفع مستويات الأداء للشركات و ما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية و التقدم الإقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- جذب الإستثمارات الأجنبية و تشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية.

[1] أشرف حنا ميخائيل , **" تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات "** , منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية , القاهرة , 2009 , 92.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

تعمل الحوكمة على تحقيق العديد من الأهداف من بينها:

- ✓ التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية و الإدارة و الرقابة على الأداء مع تحسين الكفاءة الإقتصادية للشركات.
- ✓ إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة الشركةووسائل تحقيق تلك الأهداف و متابعة الأداء.
- ✓ متابعة المراجعة و التعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات , بحيث تتحول مسؤولية الرقابة لكلا الطرفين و هما مجلس إدارة الشركة و المساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة .
- ✓ تقييم أداء الإرادة العليا و تعزيز المسائلة و رفع درجة الثقة.[1]
- ✓ تطوير و تحسين و مساعدة أصحاب القرار مثل المدريين و مجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية و المالية و الشركة .
- ✓ جنب الإستثمارات سواءاالأحنبية أو المحلية و لحد من الهروب رأس المال الوطنية للخارج.
- ✓ زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين و تحسين معدلات دوران العمالة و إستقرار العاملين.[2]

[1] خليل محمد أحمد إبراهيم, **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و إنعكاساتها على سوق الأوراقالمالية** ـ دراسة نظرية تطبيقية , 2005 , ص 16 , متاح على الموقع التالي: http:// www.infotechaccountants.com

[2] محمد مصطفى سليمان , **حوكمة الشركات و دور أعضاء محالس الإدارة و المديرين التنفيذين** , الدار الجامعية الإسكندرية, 2008 ص 15,16.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة في المجتمع على كافة المؤسسات و المنظمات و ذلك بعد سلسلة الأزمات المالية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أولا محددات و مقومات و الأطراف الرئيسية لحوكمة الشركات ثم في المطلب الثاني أبعاد تنظيمية لحوكمة الشركات و في المطلب الثالث واقع تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.

المطلب الأول: محددات و مقومات حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها

الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة , و لكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة.[1]

1. المحددات الخارجية:

و تشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة , و الذي يشمل على سبيل المثال : القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي (مثل قوانين سوق المال و الشركات و تنظيم المنافسة و منع الممارسات الإحتكارية و الإفلاس) , و كفاءة القطاع المالي في البنوك و سوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات , و درجة تنافسية أسواق السلع و عناصر الإنتاج , في إحكام الرقابة على الشركات , وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة و منها على سبيل المثال

[1] رابح بوقرة , هاجر غانم , **الحوكمةالمفهوم** و **الأهمية**, مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي , جامعة بسكرة , كلية الإقتصاد , المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012, ص9.

الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق , و ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين و القواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة.[1]

2. المحددات الداخلية:

و تشير إلى القواعد و الأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات و توزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين , و التي يؤدي توافرها من ناحية و تطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

[1] هوام جمعة , لعشوري نوال , **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومةالمحاسبية** , مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع , رهانات و افاق) , جامعة العربي بن مهيدي , أم بواقي , الجزائر , ص - ص 11 - 10.

شكل (3): **المحددات الخارجية و الداخلية للحوكمة**

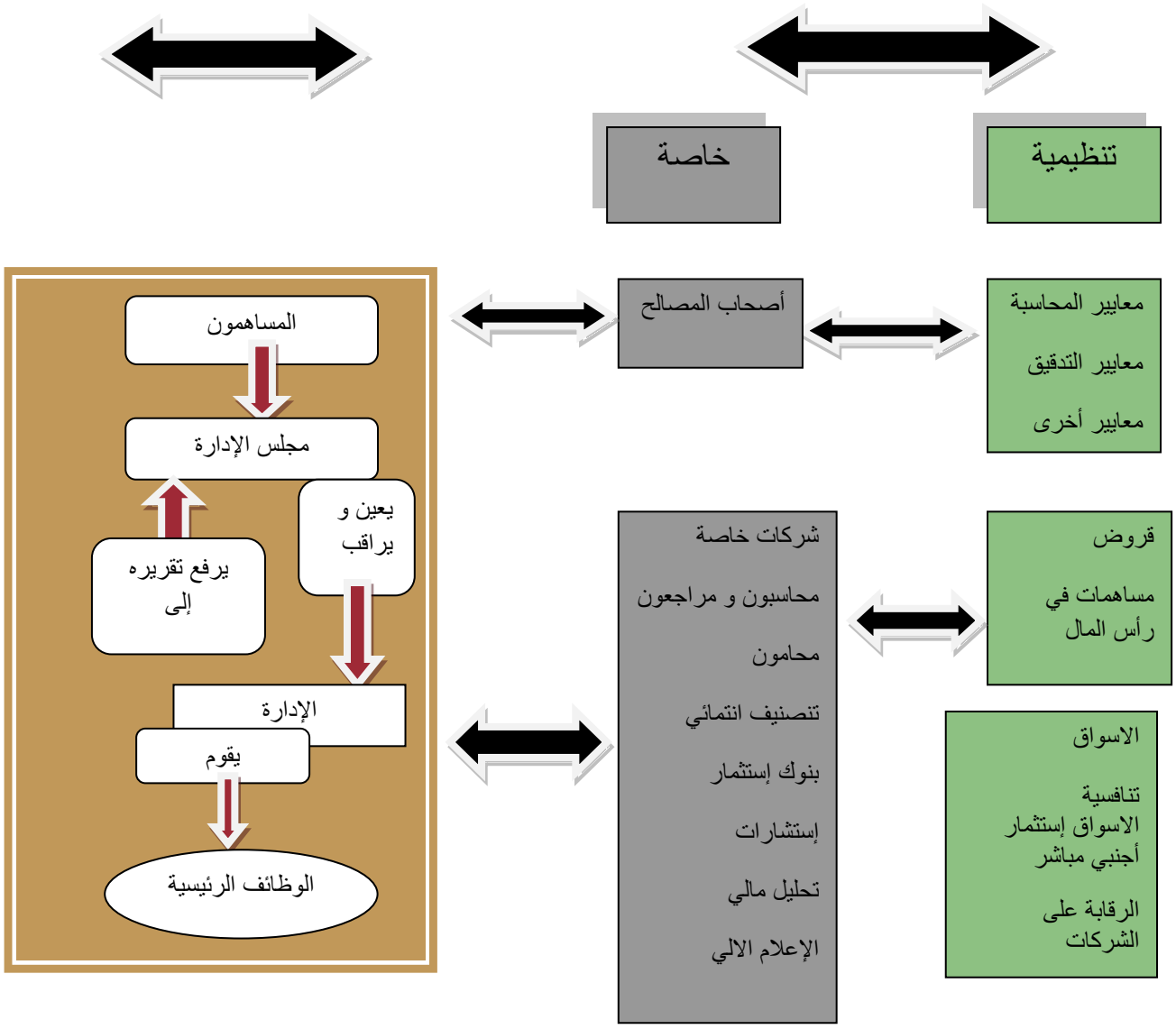

المصدر: سيد علي ميهوب, أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية , مذكرة لنيل شهادة الماستر , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة المسيلة, 2014 ص 11.

الفرع الثاني: مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الإقتصادية هي:

1. توفر القوانين و اللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الإقتصادية.
2. وجود لجان أساسية .منها لجنة المراجعة .تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الإقتصادية .
3. وضوح سلطات و مسؤوليات بالهيكل التظيمي للوحدة الإقتصادية .
4. فعالية نظام تقارير و قدرته على تحقيق الشفافية و توفير المعلومات .
5. تعدد جهات الرقابية على أداء الوحدة الإقتصادية.

الفرع الثالث: الأطراف الرئيسية في الحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسة تتأثر و تأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات , و تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد و هذه الأطراف هي:

- **المساهمون:** هم من يقومون بتقديم رأس مال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم و تعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى إستمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثمارهم و يملكون الحق في إختيار أعضاء مجلس الإدارة مناسبين لحماية حقوقهم.
- **مجلس الإدارة:** و هم من يمثلون المساهمين و أيضا الأطراف الاخرى مثل أصحاب المصالح و مجاس الإدارة يقوم بإختيار الديرين التنفيذيين و الذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة.

- **الإدارة:** و هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة , كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة و زيادة قيمتها باللإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.[1]

- **أصحاب المصالح:** و هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين, موردين, عمال و موظفين, إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان .[2]

[1] سليمان محمد مصطفى," **حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري**", الدار الجامعية , الأسكندرية , 2006 , ص7

براهمة كنزة , **دورالتدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات** , مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير , جامعة قسنطينة2 , 2014 , ص:9.[2]

المطلب الثاني: أبعاد تنظيمية لحوكمة الشركات

لحوكمة الشركات أبعاد مختلفة نوردها في العناصر التالية:[1]

- **البعد الإشرافي:**

يتعلق بتدعيم و تفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية , و الأطراف ذات المصلحة , و من بينهم أقلية المساهمين و يتوقف ذلك على قدره أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال , و إلى القيام بالوضع قوانين و ضوابط و اليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين و أعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الامر لذلك.

- **البعد الرقابي:**

و يتعلق بتدعيم و تفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة , فعلى المستوى الداخلي فإن تدعيم الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية و نظم إدارة المخاطر , أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين و اللوائح و قواعد التسجيل في البورصة و إتاحة الفرصة لحملة الأسهم و الأطراف ذات المصلحة في الرقابة فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي و تدعيم إستقلاله.

- **البعد الأخلاقي:**

و يتعلق بخلق و تحسين البيئة الرقابية بما تشمله من القواعد الأخلاقية , النزاهة , الأمانة و نشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات و بيئة الأعمال بصفة عامة.

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ, **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و إنعكاساتها على سعر السهم,** رسالة ماجستير المحاسبة و التمويل , جامعة إسلامية , غزة , 2012 , ص22.

- **الإتصال و حفظ التوازن:**

يتعلق بتصميم و تنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية من جهة , و الأطراف الخارجية سواء ذات مصلحة , أو الجهات الإشرافية و الرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى .

- **البعدالإستراتيجي:**

و يتعلق بصياغة الإستراتجيات الأعمال و تشجيع على التفكير الإستراتيجيإستنادا إلى دراسة متانية و معلومات كافية على أدائها الماضي و الحاضر و كذلك دراسة العوامل البيئية الخارجية و تقدير تأثيرها المختلف إستنادا إلى معلومات كافية.

- **المسائلة:**

و يحدد هذا العنصر الإعلان عن أنشطة و أداء الشركة و الغرض أمام المساهمين و غيرهم ممن يحق لهم قانون مسائلة الشركة.

- **الإفصاح و الشفافية:**

و يتعلق الإفصاح و الشفافية ليس فقط على المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة بل يتسع المفهوم ليشمل إفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة عن الإلتزام بمبادئ الحوكمة طبقا لتوصيات سوق نيويورك للأوراق المالية.[1]

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ, مرجع سبق ذكره,ص22

المطلب الثالث: واقع مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر

لقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية بغصدار أول ميثاق لحوكمة المؤسسات في الجزائر تحت تسمية "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر."

الفرع الاول : التعريف بميثاق حوكمة الشركات في الجزائر.

في شهر جويلية 2007 إنعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول"حوكمة المؤسسات" و قد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف في عالم المؤسسة , و حدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في[1] :

- تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد و الدقيق للمصطلح و الإشكالية الحكم و دراسته من زاوية الممارسة في الواقع , و سبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية حوكمة الشركات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر و كذا الإستفادة من التجارب الدولية.

و خلال فعاليات هذا الملتقى , تبلورت فكرة "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة " كاول توصية و خطوة عملية تتخذ , و قد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل و التفكير حول المؤسسة, و منتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة , بترجمتها إلى مشروع , من ثم تم ضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجتنس و متعدد التمثيل.

و قد تفاعلت السلطات العمومية , ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية , يدعمها للمشروع و رعايته.

و في غضون الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2008 , تمكن فريق العمل بعد سلسلة من مشاورات مع الأطراف الفاعلة في إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر , و قد أخذت عن مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية لحوكمة الشركات أهم المراجع مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية.

[1] **ميثاق الحكم الراشد بالمؤسسات في الجزائر**, وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية, 2009, ص16.

ووجه هذا الميثاق بصفة خاصة إلى:

- مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخاصة.
- المؤسسات المساهمة في البورصة و تلك التي تتهيأ لذلك.

الفرع الثاني: واقع مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر.

بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الإقتصاد او على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات, و نظرا لتنصيف الجزائر من مراتب جد متقدمةفي قضية المشاكل البيروقراطية و ضعف المناخ الإستثماري أصبحت قضية الحوكمة تطرح بإلحاح , الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت بلجنة الحكم الراشد حتى و إن كانت أسس هذه اللجنة موجهة لإرضاء أطراف خارجية إلا أن ذلك يعتبر بداية الإحساس بأهمية تبني مبادئالحوكمة التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم إقتصاديات الدول و مناخ إستثماراتها.[1]

و فيمايلي سنحاول معرفة بعض الدلائل كحقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة لهم و الإفصاح و الشفافية و كذا دور أصحاب المصالح الفاعلة الأخرى في حوكمة المؤسسات بإعتبارها دلائل مهمة توضح مدى إستعداد الجزائر لتبني حوكمة

1. حقوق المساهمين:

من المعلوم أن حماية حقوق المساهمين لا تتم إلا ضمن أطر قانونية و تنظيمية تضمن لهم ممارسة حقوقهم بكل موضوعية و شفافية , و إذا نظرنا إلى القوانين المنظمة لعمل المؤسسات كالقانون التجاري و قانون الشركات فنجد أنه يضمن يضمن هذه الحقوق من خلال تبيان كيفية و شروط ممارسة هذه الحقوق , مثل حق الإطلاع على القوائم المالية.

[1] عبد القادر بريش , قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة إلى حالة الجزائر, مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي , المدرسة العليا للتجارة, الجزائر, العدد الأول,2006, ص12.

فالمادة 685 من المرسوم التشريعي رقم 08.93 المؤرخ في 03 ذوالقعدة 1413 الموافق ل 25 أفريل 1993 تأكد أنه يجوز أن يحدد القانون الأساسي عدد الأصوات التي يحوزها كل مساهم في الجمعيات , بشرط ان يفرض هذا التحديد على جميع الأسهم دون تمييز فئة عن فئة أخرى.[1]

2. الإفصاح و الشفافية:

لا يوجد أي مبالغة إذا قيل أن موضوع الإفصاح و الشفافية في الجزائر لم يرق حتى الان الى المستوى المشاكل التي تعاني منها بعض الدول النامية الأخرى , فإذا نظرنا فقط إلى السوق المالية الجزائرية فنجدها تكاد تكون منعدمة فهي لا تشهد حتى الان عمليات تداول للاسهم المؤسسات المدرجة فيها و إقتصر نشاطها على السوق الأولي فقط , حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة في البورصة ما يقارب 4200000 سهم[2]. و هو ما يعكس بوضوح تركيز نشاط البورصة و إقتصارها على عدد ضئيل جدا من المؤسسات و إبتعادها عن التنويع رغم إتاحة المشرع الجزائري الفرصة أمام الشركات في تنويع الأوراق المالية.

القانون التجاري في مادته 717[3] يفرض على جميع المؤسسات الإقتصادية الإشهار في ملركز السجل التجاري عن الوضعية الإجتماعية للمؤسسة من خلال القوائم التالية:

- نسخة واحدة من جدول حسابات النتائج باللغة الوطنية و اللغة الفرنسية.
- نسخة واحدة من جدول الأصول باللغة الوطنية و اللغة الفرنسية.
- نسخة واحدة من جدول الخصوم باللغة الوطنية و اللغة الفرنسية .
- محضر الجمعية العامة التي تفصل في الحسابات الإجتماعية موقعة من طرف الشركاء أو الممثلين القانونيين للشركة و يتضمن عبارة المصادقة أو الموافقة على الحسابات باللغة العربية و الفرنسية.

[1] القانون التجاري الجزائري, وفق تعديلات 2005 , ص423.
[2] عتيقة وصاف, مكانة الأسواق المالية في الإقتصاديات العربية و عوامل رفع كفائتها , دراسة حالة الجزائر و الدول النامية, الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات , أيام21 - 22 نوفمبر 2006 , جامعة محمد خيضر, بسكرة , الجزائر,ص10.
[3] القانون التجاري الجزائري,مرجع سابق ,ص508.

3. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

إن الحديث عن مشاركة الأطراف الأخرى الفاعلة في ضمان مستوى جيد من الأداء و خلق الثروة لم ترقى إلى مستوى المساهمة في الحوكمة الجيدة للمؤسسات , رغم وجود قوانين تضمن العلاقات المبرمة بين المؤسسة و بعض الأطراف ذات مصلحة , لكن تبقى جميع هذه العلاقات في اطر ضيقة تمنع مشاركة هؤلاء الأطراف في تحقيق حوكمة جيدة للمؤسسات , إضافة إلى الممارسة العملية تنتهك بعض حقوق هذه الأطراف في كثير من الأحيان.

خلاصة الفصل:

لحوكمة الشركات اهمية كبيرة تزايدت في العديد من الإقتصاديات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية , خاصة في اعقاب الإنهيارات الإقتصادية و الأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم , فحوكمة الشركات تعتبر كأداة تقوم بدورها في توفير القدر الكافي من المعلومات التي تتسم بالجودة العالية , و لكي تحقق حوكمة الشركات ذلك فإنها تعتمد على مجموعة من الأدوات و كما سبق ذكره فإن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتطلب الإلتزامبمجموعة من المبادئ التي تشكل قواعد اساسية لتحقيق الممارسة الإدارية الرشيدة.

الفصل الثاني:

جودة المعلومة المحاسبية و علاقتها بحوكمة الشركات

تمهيد:

مع تطور المحاسبة في بيئة الأعمال لتصبح وسيلة لخدمة الإدارة و أصحاب المصالح في المؤسسة , حيث أنها تقوم بإنتاج معلومات محاسبية و مالية في إطار منظم على شكل التقارير المالية تساعدهم في إتخاذ قراراتهم.

و لكسب ثقة المستثمرينو أصحاب المصالح لابد أن المعلومات المالية المنبثقة من القوائم و التقارير المالية تتميز ببعض الخصائص تحظى بقبول لديهم , و لهذا جاءت حوكمة من خلال الياتها " المراجعة الخارجية " , " المراجعة الداخلية " , " لجان المراجعة " , " مجلس الإدارة " لتزيد من موثوقية و صدق هذه المعلومات , سنتطرق لكل هذا من خلال :

المبحث الأول: جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات كآليات لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الاول: جودة المعلومة المحاسبية

تعد المعلومة المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين الداخليين و الخارجيين من خلال تقديم معلومات هامة تخدمهم في إتخاذ القرارات.

و عليه سنتطرق في هذا المبحث أولا إلى ماهية المعلومة المحاسبية و في المطلب الثاني إلى خصائص و أنواع و أهمية المعلومة المحاسبية و أخيرا تطرقنا إلى ماهية جودة المعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومة المحاسبية و سنحاول تحديد تعريف لها فيما يلي:

هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي و هو المعلومات , و يتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية , و لكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات منفعة و يمكن إستخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية و الخارجية.[1]

تعتبر المعلومة المحاسبية نوعا من المعرفة المناسبة و الناتجة عن العمليات التشغيلية للبيانات لخدمة أغراض بعينها ممثلة في النتائج النهائية أو مخرجات تدعم القرارات و نشاطات يتم إستخدامها من قبل المعنيين بها.[2]

تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة جدا , فهي أقدم أنواع المعلومات المستخدمة في الإدارة و هي ذات طبيعة كمية تساعد الإدارة في تقييم أداء المؤسسة , كما أن نظم المعلومات الأولى تم تطويرها كنظم معالجة للعمليات المحاسبية.[3]

من خلال التعاريف السابقة فإن المعلومات المحاسبية عموما هي أحد أركان أساسية للنظام المتكامل لإتخاذ قرارات سواء على مستوى الشركة أو على مستوى أي وحدة إقتصادية مشتقة منها , و تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم و

[1] حيدر محمد علي بن عطا , **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة,** الطبعة الأولى , دار الحامد للنشر و التوزيع , عمان, 2007 , ص 95.

[2] بن فرج زوينة , **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق,** مذكرة مقدمة لنيل شهاجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , فرحات عباس سطيف , 2013 2014, ص29.

[3] محمد نور برهان و غازي إبراهيم رحو , **نظم المعلومات المحاسبية ,** دار المناهج للنشر و التوزيع , عمان الأردن , 2015 , ص 25.

الحقائق النهائية المبوبة و المنظمة بصورة كمية و وصفية , و التي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقة تبادلية , و هي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد و الإدارات المختلفة و تزداد قيمتها الإقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.

المطلب الثاني: خصائص و أنواع و أهمية المعلومة المحاسبية

الفرع الأول: خصائص المعلومة المحاسبية

يمكن تصنيف هذه الخصائص إلى أساسية و تشمل الملائمة و الموثوقية أو ما يسمى بإمكانية الإعتماد على المعلومات و خصائص فرعية و تشمل إمكانية إجراء مقارنة و يمكن تلخيصها في الاتي:[1]

- **1 . الملائمة:**

و يقصد بها أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ذات صلة أو إرتباط بالقرار المزمع إتخاذه أي أنها ذات تأثير على متخذ القرار فعندما يكون متخذ القرار بصد دراسة تدفقات نقدية فالمعلومات الغير نقدية تعتبر غير ملائمة .

و تحدد ملائمة المعلومات المحاسبية بثلاثة عناصر:

- الوقتية: أي أن المعلومات تأتي في الوقت المناسب فتأخر الحصول على المعلومات يضيع الكثير من الفرص.
- القدرة التنبؤية للمعلومات: أي أن تمكن المعلومات المحاسبية من تحين توقعاته المستقبلية لنتائج الأحداث .
- إمكانية التحقق من التوقعات :أي أن تساعد متخذ القرار من مراجعة و تصحيح توقعات سابقة.

- **2.الموثوقية:**

تعني الموثوقية أو ما يسمى بإمكانية إعتماد على المعلومات بأن تتصف المعلومات بالموضوعية و الحياد و صدق التمثيل أو التعبير عن الأحداث أو الظواهر التي يفترض أن المعلومات المحاسبية تعبر عنها و تتأثر الموثوقية بالعناصر التالية:

[1] د. مجبور النمري, د. يوسف باسودان, د. عبد اللطيف باشيخ ,أ. محمد فلمبا,**"مبادئ المحاسبة".**

- الحياد: و يعني الإبتعاد عن الإنحياز المعتمد و الذي يتمثل في تعمد الوصول إلى النتائج محددة مسبقا لخدمة فئة معينة من المستفيدين .
- الموضوعية: و تعني قابلية المعلومات للمراجعة من قبل أطراف أخرى غير الطرف الذي قام بإعدادها.
- صدق المعلومات: تمثيل ظاهرة أو الحدث موضوع البحث و الدراسة.

- **3. قابلية المقارنة:**

يقصد بها إمكانية إجراء مقارنة لنفس المنشأة بين فترات زمنية مختلفة أو إجراء مقارنات بين المنشات المتماثلة في نفس النشاط و على سبيل المثال مقارنة مبيعات المنشأة بالمنشات المماثلة في نفس الصناعة, إن قيمة المعلومات المحاسبية تزداد مع إزدياد إمكانية إجراء المقارنة كما تجدر الإشارة إلى أن إمكانية إجراء مقارنات بين الفترات المالية لنفس المنشأة تتأثر بمدى الثبات في إتباع نفس الطرق المحاسبية كطرق إحتيساباالإستهلاك و طرق تقييم المخزون.

الفرع الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية

تعتبر التقارير الشكل الأكثر إستخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين , و تختلف أشكال هذه التقارير بما تحتويه هناك العديد من الأنواع التقارير معلومات المحاسبية , و هي كالتالي:[1]

أ. من حيث الغرض:

- **تقارير الوكالة:** من أمثلتها التقرير السنوي للمنشاة , و الذي يبين مدى محافظة إدارة الشركة على الموارد المعهود بها إليها.
- **تقارير الإلتزام القانونية:** و من أمثلتها القوائم المالية المنشورة إلتزاما بالقوانين التى تتطلبها جهات مالية و حكومية معينة.

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ, **مرجع سابق,** ص36 ص37.

ب. من حيث الوظائف الإدارية:

- **تقارير تشغيلية:** التي تركز على الوضع الحالي للنظام العمليات داخل المنظمة , لمساعدة الإدارة التشغيلية في السيطرة مثل تقارير أوامر البيع.
- **تقارير تخطيطية:** تحتوي معلومات التي تساهم في الدراسة و تحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها , مثل: تقارير موازنة المبيعات.
- **تقارير رقابية:** تشتمل على معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي , و إكتشاف الإنحراف المعيارية و تحليلها و التقرير عنها , لإتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ج. من حيث درجة التجميع:

- **معلومات تفصيلية:** توفر تفاصيل متعلقة بالأحداث أو الوحدات الفرعية للمنشأة مثل : كشف أوامر الشراء.
- **معلومات تلخيصية:** تلخص تفاصيل الأحداث , و تعد حسب الطلب أو بشكل دوري مثل : تقارير الإستثناء التي تستبعد البيانات غير الملائمة أو الأقل أهمية.

د. من حيث الدورية:

- **تقارير فورية :** و يقدم هذا النوع من التقارير عند حدوث حالات طارئة , مثل تقرير حول مردودات المبيعات , لمعالجة مشكلة حدثت مع أحد العملاء .
- **تقارير حسب الطلب :**تستخدم لأغراض خاصة و محددة , مثل : الدراسات.
- **تقارير دورية:** يتم إعدادها خلال فترات زمنية معينة متفق عليها مسبقا, مثل: القوائم المالية.

هـ. من حيث إتجاه سير التقارير:

- **تقارير عمودية:** نظم معلومات يتم تبادلها بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المنظمة.

- **تقارير أفقية:** يختلف تصنيف المعلومات المحاسبية و تبويبها تبعا لإعتبارات عديدة.[1]

الفرع الثالث: أهمية المعلومة المحاسبية:

أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة و الناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة و المعقدة , و التي تحيط بالمؤسسة حاليا و مستقبلا و تمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية إتخاذ القرارات.

و تنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة و حالة عمد تأكد الملازمة للنشاط الإقتصادي و كذلك لإمدادهم للمزيد من المعرفة حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا, أو تقليل حجم التباين في الخيارات.

عدم توفر المعلومات الكافية و الصحيحة التي تعتمد عليها المؤسسة يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية و القصور في الموازنات التخطيطية و في الرقابة و تقييم الأداء , وهناك نقطة توازن بين فاعلية صنع القرار و كمية المعلومات التي يجب توافرها.

و قد إزدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة مجملة فيمايلي:

- ❖ النمو في حجم الوحدة الإقتصادية.
- ❖ إزدياد قنوات الإتصال في الوحدات الإقتصادية.
- ❖ تعدد أهداف الوحدة الإقتصادية.
- ❖ التأثر بالبيئة الخارجية.

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ, **مرجع سابق,** ص36 ص37.

و إنطلاقا من أهمية المعلومة المحاسبية, بذلت جهودا كبيرة من عديد الجهات و المؤسسات الأكاديمية و المهنية لتعزيز المعلومات المحاسبية و جعلها أكثر إفادة للمستخدم , تبرز أهم هذه الجهود فيمايلي:

1. تقرير لجنة تروبلود:

لدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عن النعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA)سنة 1973, حيث أصدرت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف للقوائم المالية و هذا من خلال بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم(1) نذكر منها:[1]

أ- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين و المحتملين و الدائنين و غيرها من المعلومات المحاسبية للمستخدين , وهذا لإتخاذ القرارات الإقتصادية.

ب . ينبغي أن تقدم الفوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين و الدائنين و غيرها من المعلومات المحاسبية .

ج .ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة عن الموارد الإقتصادية للشركة و الإلتزامات و حقوق المالكين.

د .ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة حول السيولة و الملائمة المالية أي العلومات حول كيفية تحصيل و إنفاق النقد و الغقتراض و السداد و توزيع الأرباح النقدية.

ه. ينبغي أن تتضمن القوائم المالية تفسيرات و تأويلات لمساعدة المستخدمين على فهم المعلومات المالية المقدمة.

و .ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات حول كيفية إدارة الشركة و توزيع مسؤوليات لإستخدام المعلومات المحاسبية لصالح المؤسسة.

.1 Robert M.truelbood.objectives of financial reporting statement of financial accounting concepts number one http//:-www.wku. edu /jack hall/seach _html-data de consultation :25-07-2013 .

2.تقرير الأهداف لهيئة معايير المحاسبة المالية سنة 1980:

و يقصد به البيان رقم (04) الصادر عن (FASB) سنة 1980 حول أهداف التقارير المالية و هي:

أ.توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين و المرتقبين و غيرهم في مجال تقييم الخدمات التي تقدمها الوحدة ة تحديد مدى قدرتها على الإستثمار.

ب .توفير المعلومات بين الموارد الإقتصادية المتاحةعن الإلتزامات القائمة على هذه الموارد و عن صافي الموارد القائمة لدى الوحدة , و كذلك التغيرات التي طرأت على العناصر المجموعات الثلاثة السابقة.

ج.توفير المعلومات التي تفيد في التعرف على المصادر الحصول على الأصول و غيرها و كذلك أوجه إستخدامها.

المطلب الثالث: ماهية الجودة في المعلومة المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومة المحاسبية , و المعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة.[1]

كما تعد جودة المعلومة المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها , كما يمكن إستخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس و الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية , بما يتيح إختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم [2].

و هناك من يرى أن جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تتمتع به من مصداقية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من إستخدامها[3].

من خلال التعاريف السابقة نجد أن جودة المعلومة المحاسبية تعتبر اللبنة الأساسية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة على المدى القصير و المتوسط و الطويل حيث تساهم في إتخاذ القرارات السليمة و تحقيق المردودية الإقتصادية و التجارية و المالية للمؤسسة , و محاولة جذب المستثمرين من أجل توسيع النشاط و البقاء في السوق , فجودة المعلومة المحاسبية هي عبارة عن مجموع الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية ′, و لكي تصل هذه الأنظمة إلى ذلك يجب أن تطبق إجراءات و ممارسات محاسبية معينة قد تختلف من بيئة إلى أخرى , و ذلك حسب طبيعة متغيرات الإقتصادية , السياسية , القانونية و الثقافية المحيطة بها .

[1] صبايحي نوال, **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية ,** الملتقى الدولي الثالث حول اليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري و مطابقته مع معايير المحاسبة الدولية و تأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية , كلية العلوم الإقتصادية , جامعة الوادي , بدون سنة ص08.

[2] ناصر محمد علي مجهلي, **خصائص المعلومات المحاسبية و إثرها في إتخاذ القرارات,** رسالة لنيل ماجيستر, معهد العلوم الإقصادية, جامعة الحاج لخضر,باتنة(2008,2009) ص23.

[3] محمد أحمد إبراهيم الخليل, **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية,** مجلة الدراسات و البحوث التجارية, كلية التجارة , مصر العدد الأول, 2005 , ص 26.

المبحث الثاني : حوكمة الشركات كالية لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية

إتضحت أن هناك علاقة بين حوكمة الشركات و المعلومة المحاسبية كالية لإعادة الثقة و مخرجات النظام المحاسبي الذي يستخدم كأداة لإتخاذ القرارت داخل المؤسسة.

المطلب الأول: البعد المحاسبي لحوكمة الشركات[1]

1ـ المساءلة و الرقابة المحاسبية: أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه , بأن يقوم المساهمون بالمساءلة مجلس الغدارة , و كل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة , فمجلس الغدارة يقوم بدور توفير البيانات الجيدة للمساهمين , و على المساهمين القيام بدورهم في أبداء رغبتهم في ممارسة مسؤولياتهم كملاك . كما أن تقرير منظمة التعاون الإقتصادي و التمنية الصادرة سنة 1999 أشار في المبدا الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة لإدارة التنفيذية من قبل مجلس الغدارة و كذلك مستءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

2. الألتزام بتطبيق معايير المحاسبة و المراجعة : من أجل إعادة الثقة و المصداقية للمعلومات المحاسبية لدى كافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة , كانت الحاجة إلى تطوير معايير المحاسبة و المراجعة لما لها من دور في تطبيق حوكمة الشركات فتطير معايير المحاسبة بشكل مستمر يمكن مراجعة الحسابات بإستمرار حيازة مقياس ملائم لصدق القوائم المالية.

3ـ دور المراجعة الداخلية: للحوكمة و المراجعة الداخلية نفي الأهداف و هي السيطرة على المخاطر و تحقيق أهداف المؤسسة و حماية مصالح المساهمين إلا أن دور الحوكمة يتمثل في وضع و قيم الأخلاقية الأساسية و تقوم الإدارة بنشر القيم الأخلاقية و تقييم مدى الإلتزام بهذه القيم و كذا تقييم مدى فعالية أداء إدارة المؤسسة.

4. دور المراجع الخارجي: نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من ثقة و مصداقية على المعلومات المحاسبية و ذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق و عدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الإقتصادية من خلال تقرير الذي

[1] رأفت حسين مطير , اليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات , مصر ص5 ص6.

يقوم بإعداده و مرفق بالقوائم المالية , فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري و فعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعرض بين الملاك و إدارة الوحدة الإقتصادية.[1]

5ـ دور لجان المراجعة: إن الإهتمام بحوكمة الشركات هو الذي أدى إلا زيادة الإهتمام بلجان المراجعة و ركزت إصلاحات الحوكمة على أدوار و مسؤوليات جميع المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسات من مراجعين داخليين و خارجيين و مجلس الأدارة و لجان المراجعة[2].

6ـ تقرير الإفصاح و الشفافية: يمثل الإفصاح الجيد و الشفافية في عرض المعلومات المالية و الغير مالية أحد المبادئ و الأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات , لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن المنظمة أو الهية أو دراسة علمية من التأكيد.

7إدارة الأرباح : تمارس الإدارة بعض الوحدات الإقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى تنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو الحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافءات و بالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير أو التلاعب بالبيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك.

8ـ تقويم أداء الوحدات الإقتصادية: إن الحوكمة شركات دور في زيادة كفاءة إستخدام الموارد و تعظيم قيمة الوجدة الإقتصادية و تدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق , إما يساعدها على التوسع و النمو و يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة , حيث الإلتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الإقتصادية بأبعاده التشغيلية المالية .[3]

[1] عبد الوهاب نصر علي , موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة و الجزء الثالثو الدار الجامعية ـ الأسكندرية , 2009, ص207 ص208.
محمد أحمد إبراهيم خليل , دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و إنعكاساتها على سوق الأوراق المالية ـ دراسة نظرية تطبيقية ـ مجلة الدراسات و البحوث التجارية , السنة الخامسة و العشرون , العدد الأول جامعة الزقازيق, 2005, ص11-10.[2]
[3] عبد الوهاب نصر علي, مرجع سبق ذكره ,ص 197.

المطلب الثاني: إنعكاسات قواعد الحوكمة على اللإفصاح عن جودة المعلومة المحاسبية

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

هو عملية إظهار معلومات المالية سواءا كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش و الملاحظات و الجداول المكملة في الوقت المناسب , مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمين القوائم المالية من أطراف الخارجية , و التي ليس لها سلطة الإطلاع على دفاتر و سجلات الشركة .[1]

الإفصاح المحاسبي يعني شمول تقارير مالية على جميع المعلومات اللازمة و الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة و صحيحة على الوحدة المحاسبية.[2]

الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات و البيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح و ملائم لمساعدتهم على إتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي:

يؤدي الإفصاح المحاسبي دورا فاعلا في توفير بيانات معلومات محاسبية تساعد بإتخاذ القرار و تظهر أهمية من خلال مايلي:

- يؤدي نشر المعلومات المحاسبية إلى مساعدة المساهمين و المستثمرين في إظهار مدى كفاءة و نجاح الإدارة في تسيير الأموال إدارة إقتصادية تهدف إلى زيادة حقوقهم.
- يساعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في إمداد الدائنين و عدة جهات أخرى مثل إدارة الضرائب بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من إتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم .
- المعلومات المحاسبي المنشورة عموما و المتعلقة بربحية المؤسسة على وجه الخصوص, تعتبر أحد المتغيرات المحددة لسلوك أسعار الأسهم في السوق.

[1] محمد المبروك ابوزيد , المحاسبة الدولية و غنعكاساتها على الدول العربية , دار ايتراك , القاهرة , 2005, ص 578.
[2] ناصر محمد علي المجهلي , مرجع سابق , ص 106.

- يتم الإعتماد على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية في إعداد تنبؤات المالية حتى يمكن إستخدامها في إعداد الخطط المستقبلية.
- كذلك تساعد معلومات قائمة الدخل على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات و نجاحها في تحقيق الأهداف و الربحية خلال مدة معينة.[1]

الفرع الثالث: إنعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح و جودة التقارير المالية.

يشجع وجود نظام إفصاح قوي و جودة المعلومة المحاسبية على الشفافية الحقيقة للشركات و المؤسسات الإقتصادية , و يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة , و تظهر التجارب ان الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات و حماية حقوق المستثمرين, حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوق المناسب أن يساهم في إجتذاب راس المال و الحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال , هذا و تظهر أهمية الإفصاح و جودة التقارير المالية أيضا من خلال إزدياد حاجة الشركات في التمويل , فالإفصاح يعد شرط أساسيا الإجتذاب رؤوس الأموال , و ذلك حتى يكتسب الإفصاح و التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين و الملاك و بذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة و جودة و منفعة لجميع مستخدميها و لكن للإعتماد على هذه المعلومات و الوثوق أن تعبر بصدق عن الظواهر و الأحداث.[2]

[1] محمد المعتز إبراهيم, دور الشفافية و الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار ـ دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية , مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا , العدد16 , الولايات المتحدة الأمريكية, 2015, ص 130-131.

[2] سمير كامل محمد عيسى, "أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الارباح دراسة تطبيقية" , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , جامعة الإسكندرية, العدد2 , المجلد رقم 45 , يوليو 2008, ص:2.

المطلب الثالث: اليات حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

و تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة مشكلات التي تعاني منها هذه الشركات و ذلك من خلال مجموعة من الاليات صنفها كل من Hess&Impavido إلى اليات الحوكمة داخلية و أخرى خارجية سيتم تناول هده الاليات بشكل مختصر و كما يأتي:

- **أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات**

تنصب اليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة و فعالية الشركة , و إتخاذ إجراءات لازمة لتحقيق أهداف الشركة و يمنك تنصيف اليات حوكمة الشركات الداخلية إلى مايلي:

- **دور مجلس الإدارة :** إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات و الباحثين و الممارسين يعيدون مجلس الإدارة أحسن من أداء المراقبة لسلوك الإدارة , إذ أنه يأتي رأس مال المستثمر في الشركة من سوء الإستعمال و ذلك من خلال صلاحيته قانونية في تعيين و مكافءة الإدارة العليا .
- **لجنة المراجعة :** أضهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الامريكية إن لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات و التقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية.
- **المراجعة الداخلية:** و تعرف على انها نشاط مستقل و موضوعي و الذي يعطي ضمان للشركة على درجة ثقة العمليات و إعطاء نصائح لأجل التحسين و المساهمة في إنشاء القيمة المضافة و هو يساعد هذه الشركة على تقييم الأهداف المتوقعة .

- **ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات**

- **المراجع الخارجي:** نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة و المصداقية على المعللومات المحاسبية و ذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق و عدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الإقتصادية .

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إبراز مفهوم جودة المعلومات و خصائصها و كذا الوقوف على مدى علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة و كذلك الدور الإيجابي الذي يكمن أن تلعبه الحوكمة من خلال الياتها و المساهمة في تحقيق الشفافية على المعلومات المحاسبية للمؤسسات و توفير معلومات ذات جودة عالية حتى يمكن الإعتماد عليها لإتخاذ القرارات الأستثمارية.

حيث تلعب دور مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات و ذلك من خلال مجموعة من الاليات التي تم تصنيفها الى اليات حوكمة داخلية و اخرى خارجية.

الفصل الثالث:

دورحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية لمجموعة الخليج للتأمين

تمهيد الفصل :

لقد تم في الجانب النظري التطرق إلى كل من حوكمة الشركات وما يتعلق بها من مبادئ وآليات وكذلك جميع الجوانب المتعلقة بجودة المعلومة المحاسبية وحاولنا التعرف كيف أن حوكمة الشركات تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ومن أجل إسقاط هذا الجانب النظري ميدانيا ارتأينا إجراء دراسة ميدانية التعرف على حيثيات الموضوع من خلال اتخاذ شركة الخليج للتأمينات كدراسة حالة، هذه الأخيرة تعتبر أول شركة خاصة تدخل البورصة ومن بين الشركات التي تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، إذ تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، وذلك من خلال إبراز واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركة الخليج للتأمينات ومدى التزامها بهذه الآليات وكذلك مدى دور كل آلية من هذه الآليات الداخلية والخارجية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الأول : تقديم مجموعة الخليج للتأمين

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم مجموعة الخليج للتأمين التي تمت فيها الدراسة التطبيقية، وكذلك رأس مالها وبطاقة فنية حولها.

المطلب الأول :التعريف بمجموعة الخليج للتأمين

تمت الموافقة في 5 أغسطس 1998 على تنفيذ أنشطة التأمين وإعادة التأمين في جميع الفروع ، وتعتبر شركة Algérienne des Assurances أول شركة تأمين برأس مال خاص 100٪ تظهر في الجزائر.

منذ بداية رحلتها ، راهنت الشركة على الاختلاف من خلال وضع العميل في قلب استراتيجيتها التنموية. وقد تجسد التزامها تجاه العملاء من خلال تسجيلها بين الشركات الأولى في الجزائر التي شرعت في إنشاء واعتماد نظام إدارة الجودة ، وفازت بأول شهادة ISO 9001: 2000 في 16 سبتمبر 2004. وهكذا ، تم الحصول على الشهادة ، شكرًا التزام ومشاركة جميع موظفيها المباشرين وغير المباشرين في التحسين المستمر لمستوى رضا العملاء ، تم

الحفاظ عليه وتجديده بشكل دوري من خلال الانتقال إلى الإصدار 2008 من معيار ISO 9001 في سبتمبر 2010 ، ثم إلى إصدار 2015 من هذا المعيار الدولي نفسه في سبتمبر 2016.

اليوم ، لا تزال الجزائرية للتأمين شركة التأمين الوحيدة في السوق الجزائرية التي طبقت نظام إدارة الجودة ISO 9001.

في إطار استراتيجيتها التنموية وسعيها نحو التميز ، فتحت شركة Algérienne des Assurances في عام 2015 رأس مالها لمجموعة الخليج للتأمين "gig" ، الشركة الرائدة بلا منازع في سوق التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مع وجودها في 13 دولة ، وهي: الجزائر والكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسوريا والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية ومصر وقطر وعمان وتركيا. ويدعم هذا البعد الدولي لمجموعة gig مساهميها الرئيسيين وهما المجموعة الاستثمارية الكويتية KIPCO "شركة مشاريع الكويت" و FAIRFAX الكندية "Financial Holdings Limited".[1]

في عام 2021 ، تواصل Algérienne des Assurances تحولها من خلال إظهار عضويتها رسميًا في مجموعة gig ، مع تغيير هويتها المرئية في 2 مارس 2021 ، لتصبح "gig Algeria" بدلاً من "a2". إن مصير هذه الشركة ، فضلاً عن ثبات ومثابرة نسائها ورجالها ، قد مكنها من الارتقاء بعد 20 عامًا من وجودها إلى مرتبة أفضل شركات التأمين ، بنموذج إدارة وحوكمة يلبي الأعراف والمعايير الدولية.

تقدم شبكة gig Algeria المعروفة بجديتها وخبرتها ومهنيتها خدمات ذات جودة لا تُضاهى لأكثر من 250000 عميل في جميع القطاعات ، وتقدم مجموعة كاملة من منتجات وحلول التأمين المبتكرة التي تتكيف مع احتياجات كل عميل ، ولا سيما في :

التأمينات الموجهة للأفراد والمخصصة لـ:

-السيارات بما فيها المساعدة- .

[1] .www.gig.dz/présontation

-الحوادث الفردية حياة / وفاة- - .

-المخاطر المتعددة للسكنات- .

-السفر (تأشيرة فضاء شنغن ووجهات أخرى، عمرة الحج- .)

-الكوارث الطبيعية- .

-الصحة والاحتياط- .

ثانيا :التأمينات المهنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات المتوسطة الصناعية، المهن الحرة، الحرفيين والتجار السيارات أسطول صغير أو كبير

.المساعدة (أسطول صغير أو كبير .)المخاطر المتعددة المهنية (بما فيها المسؤولية

المدنية وضمانات أخرى .)تأمين المجموعة (إضافي صحة- .)

الكوارث الطبيعية، أضرار المياه

نقل البضائع بحرا وبرا وجوا .

ثالثا :التأمين على الأخطار الصناعية :الشركات الكبرى حرائق ومخاطر ملحقة .تحطم الآلات.

-المسؤولية المدنية العامة .

-المسؤولية المدنية المهنية .

-المسؤولية المدنية المنتجات المسلمة ."

-خسائر الاستغلال بعد حريق أو تحطم الآلات .

-خسارة منتجات مخزنة في غرفة التبريد

-سرقة منتجات وسرقة الصندوق الخزينة.

-تأمين أنظمة الإعلام الآلي الصغيرة .

-أسطول سيارات(أكثر من 51 سيارة.)

-إضافي صحة لفائدة المستخدمين .

-نقل البضائع بحري، بري، جوي .

-اضطرابات واحتجاجات شعبية.

رابعا: التأمينات على البناء والأعمال الهندسية

المسؤولية المدنية للمصمم مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين-

المسؤولية المدنية لمنجز المشروع) المشرف على الإنجاز، مقاولون رئيسيون، أو مقاولون في الانجاز.

جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل أخطار تركيب الآلات والتجهيزات-

نقل وتخزين وسيط شامل لتجهيزات الورشة-

جميع أخطار شاحنات الورشات-

المسؤولية المدنية للوفاة-

.الحوادث الفردية للعاملين في الورشات-

تأمينات على نقل المنتجات والتجهيزات-

- خسائر الاستغلال

المطلب الثاني : احصاءيات على مجموعة الخليج للتأمين

من خلال وضع العميل في قلب استراتيجيتها ، أدركت gig Algeria أن القرب هو حجر الزاوية في إرضاء العملاء ، مما سمح بنشر استراتيجي لشبكتها التجارية المكونة من 204 وكالة و 08 اتجاهات إقليمية ، وبالتالي تغطي أكثر من 44 ولاية على التراب الوطني.

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي لمجموعة الخليج للتأمين

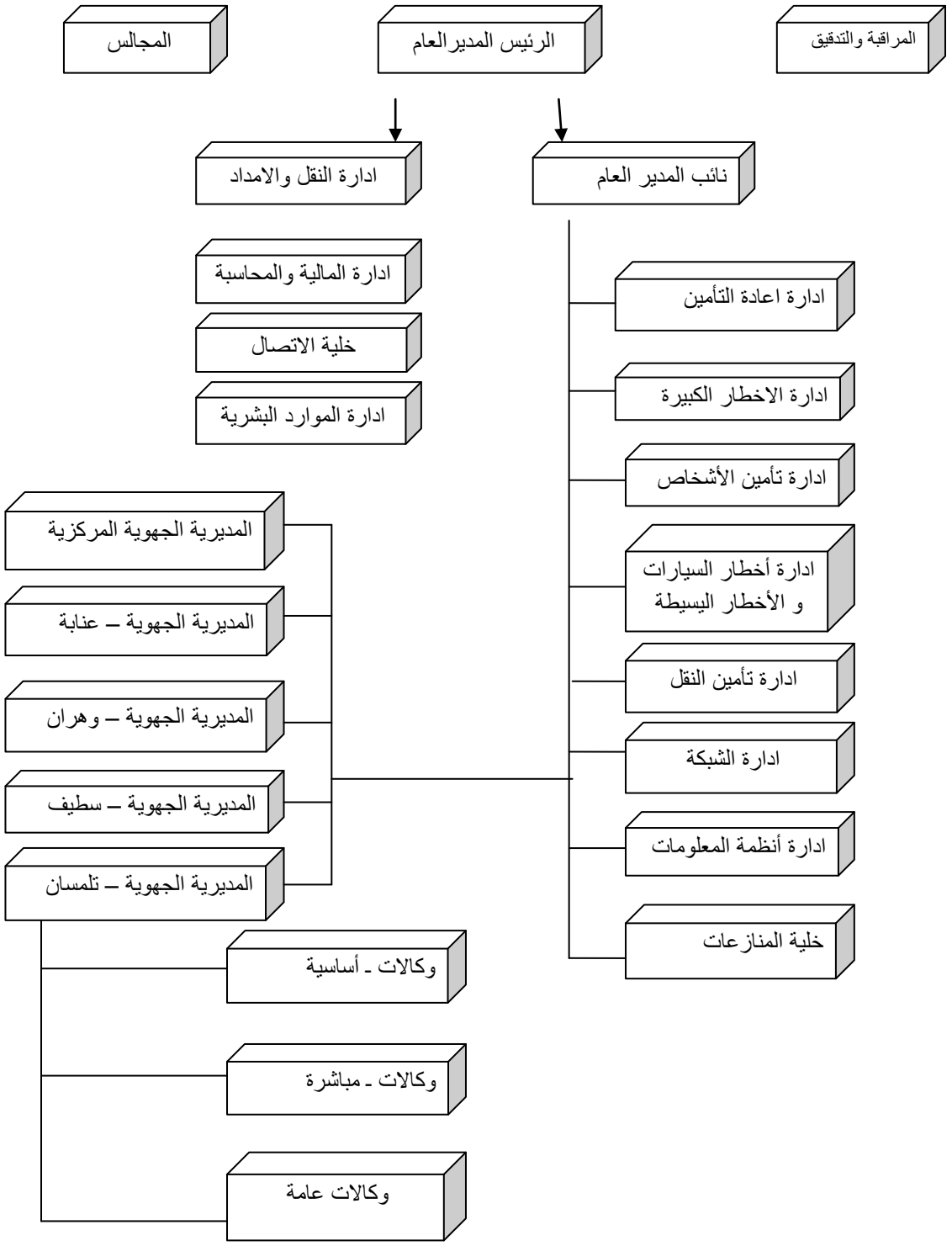

المصدر: ismahanoua-direction générale de l'algerienne des assurances.

الفرع الثاني : الموارد البشرية لمجموعة الخليج للتأمين

المسمى الوظيفي	2018	2019	2020
المديرين التنفيديين	80	85	90
المديرين	200	256	260
المتحكمون	40	31	45
المنفدون	20	29	30
رؤساء الوكالات مباشرة	50	60	70
موظون بالوكالات مباشرة	38	30	32
المجموع	428	491	527

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على التقرير السنوي لفترة (2019-2020-2021).

الفرع الثالث : التعويض في مجموعة الخليج للتأمين

يتمثل التعويض في دفع قيمة التعويض, بغية جبر الضرر اللاحق بالمؤمن لهم حاملي وثائق التأمين في مختلف الفروع التأمين لالشركة، حيث يتم دلك في حدود الشروط الخاصة عند تاريخ اصدار عقد التأمين ، الجدول التالي يوضح حجم الكوارث المسددة حسب فروع الشركة افترة ما بين (2018-2020).

الوحدة:مليون دج

البيان	2018		2019		2020	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
التأمين ضد الحوادث والأخطار الختلفة	700	34.95	400	19.28	291	9.7
التأمين على السيارات	495	59	756	73.37	905	85.3
التأمين على النقل	40	5.5	76	6.43	47	3.7
التأمينات الزراعية	9	0.55	10	0.92	19	1.3
المجموع	1244	100	1242	100	1262	100

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من الشركة

المبحث الثاني : واقع تطبيق حوكمة الشركات في مجموعة الخليج للتأمين

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أسس تطبيق الحوكمة في قطاع التأمين، ثم تبيان مدى تطبيق ذلك في شركات التأمين الجزائرية. وقد استخدمنا أداة الاستبانة وتحليلها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية .(SPSS.V26) بيّنت الدراسة أن مجلس الإدارة يلعب دورا جيدا في الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية، غير أنها لا تتبنى نظاما واضحا للحوكمة، ولا تمارس هيئة الإشراف دورا فعالا في الرقابة على مخاطرها، ولا تلتزم بمتطلبات الإفصاح والشفافية. وأوصت الدراسة بوضع نظام للحوكمة مرجعي تستند له شركات التأمين الجزائرية في تطبيق مبادئ الحوكمة، وتفعيل دور هيئة الإشراف في الرقابة على المخاطر النوعية. كما أوصت الدراسة بإلزام شركات التأمين بتوسيع المعلومات المفصح عنها ونشرها في مواقعها الإلكتروني وتحديثها دوريا .[1]

المطلب الأول: واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الخليج للتأمين

الفرع الاول : مبادئ الحوكمة في مجموعة الخليج للتأمين

المبدأ الاول: حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك

كما ذكرنا سابقا بأن مجموعة الخليج للتأمين تعمل في بيئة تشريعية وبالتالي فهي تتقيد بالقواعد التي تنظم عمل الشركات المساهمة، فنجد أنها تضمن حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك من خلال تطبيقها لجميع القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا المجال ومن بينها:

حسب المادة - 715 مقرر 42 من القانون التجاري الجزائري ففيه:

- للمساهم الحق في المشاركة في الجمعيات العامة.
- للمساهم الحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها، المصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها وقانونها الأساسي أو تعديله مع حق التصويت الذي بحوزته.

[1] مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة Volume 5, Numéro 1, Pages 1255-127
[1]

للمساهم الحق في تحصيل الأرباح عندما تقرر الجمعية توزيع كل الفوائد الصافية المحققة أو جزء منها.

حسب المادة - 680 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري فإنه:

يحق لكل مساهم أن يطلع خلال الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية على ما يلي:

جرد جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة وقائمة القائمين بالإدارة و بمجلس الإدارة ومجلس المديرين أو مجلس المراقبة.

المبلغ الإجمالي المصادق على صحته من مندوبي الحسابات، والأجور المدفوعة للأشخاص المحصلين على أعلى أجر، مع العلم أن عدد هؤلاء الأشخاص يبلغ خمسة عشر.

حسب المادة - 678 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري:

يجب على الشركة أن تبلغ المساهمين أو تضع تحت تصرفهم كل المعلومات الكافية والتي تخص عمل الشركة وإدارتها مثل: أسماء القائمين بالإدارة والمديرين العامين وغيرها ...إلخ.

حسب المادة - 715 مقرر 4(معدلة) من القانون التجاري الجزائري فإنه:

يتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، كما يتم التحقيق في الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها.

المبدأ الثاني: المعاملة العادلة للمساهمين

تتقيد مجموعة الخليج للتأمين بالقواعد المنظمة لعمل الشركات من خلال حرصها على تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين وذلك من خلال التزامها بالقوانين المتعلقة بهذا المجال والتي يمكن تلخيصها في:

جميع الأسهم في الشركة تتمتع بحقوق متساوية وملازمة لحق ملكيتها (المادة 715 مكرر 42 منالقانون التجاري الجزائري).

إتاحة الفرصة لكافة المساهمين في الحصول على تعويض الضرر عند انتهاك حقوقهم(المادة 715 مكرر 23 من القانون التجاري الجزائري) بالمخالفات التشريعية أو خرق القانون الأساسي من قبلا لقائمون بالإدارة.

إتاحة الفرصة لكل مساهمي الشركة وبدون تفرقة للإطلاع على كافة المعلومات الخاصة(المادة 678 معدلة من القانون التجاري الجزائري)[1] .

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

تسعى الشركة للاهتمام بأصحاب المصالح من أجل توطيد العلاقة معهم وخلق الثقة بينها وبينهم، حيث تعمل الشركة من خلال التزامها بمبادئ حوكمة الشركات للاعتراف من جهة بحقوق أصحاب المصالح والعمل على تقديم هذه الحقوق إلى أصحابها من جهة أخرى، وبذلك تكون قد احترمت حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون من خلال تسوية حقوق المستأمنين وهذا الأمر واضح في التقارير المنشورة للشركة التي تبين أن هناك تطور ملحوظ في المبالغ المسددة للمستأمنين.

المبدأ الرابع: ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة الشركات كي يتم وضع إطار فعال لحوكمة الشركات فإن من الضروري توفر أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلي يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في تكوين علاقاتهم التعاقدية الخاصة، لذلك عملت الجزائرعلى إصدار مراسيم وقوانين وتشريعات فيما يخص حقوق الملكية والنظم الضريبية والقضاء والنظم المحاسبية وغيرها ...، على أن يكون متوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، وأن يتسم بالشفافية وقابلية التنفيذ، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة، مجموعة الخليج للتأمين ليست بمعزل عن ذلك فهي تعمل في بيئة ونطاق تشريعي يمكنها من ممارسة وتطبيق حوكمة الشركات فهي تلتزم بالعديد من التشريعات التي ألزمها بها المشرع الجزائري.

[1] المزيد من الاطلاع انظر المادة - 678 من القانون التجاري الجزائري، ص

المبدأ الخامس: الافصاح والشفافية

من خلال التطورات التي لحقت بمجال التأمينات تسعى مجموعة الخليج للتأمين لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات وبكل شفافية خصوصا مع زبائنها بنية بناء علاقات أساسها الثقة و المصداقية من خلال نشر معلومات بشكل دوري. يتم نشرها عبر قنولا تتمثل في:

العنوان :

الجزائر العاصمة – حسين داي

*الموقع الرسمي للشركة :

www.gig.dz

*رقم الهاتف :

021476872 à 77

موقع بورصة الجزائر : www.sgbv.dz

الفرع الثاني : الاطراف التي لها علاقة بالحوكمة في الشركة

أ-الممثل او الممثلون الشرعيون للشركة : تدار الشركة وفقا للقانون الأساسي لشركة الخليج للتأمينات من قبل مجلس إدارة مكون من 4 أشخاص كما هو موضح في الجدول التالي :

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية
كلوتي جون	1963/12/22 كندا	كندا	عضو مجلس الإدارة	كندية
خالد سعود عبد العزيز الحسن	1953/03/16 الكويت	كويتية	عضو مجلس الإدارة	كويتية
لبي رابح	1982/03/02 المدية	الجزائر	عضو مجلس الإدارة	جزائرية
رحيم محمد عبد الوهاب	1952/02/01 بجاية	الجزائر	عضو مجلس الإدارة	جزائرية

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من الشركة

ب- الطاقم الاداري : يتولى الطاقم الإداري في شركةالخليج للتأمين بصفته المسؤول الأول عن الإدارة الفعلية للشركة برفع التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما أنها تسعى لتعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة،

وتتكون إدارة مجموعة الخليج للتأمين من مجموعة من الإطارات الإداريين الرئيسيين برئاسة السيد مراد كولة الذي تم تعيينه من طرف الممثلين الشرعين للمؤسسة كمدير عام والجدول التالي يوضح ذلك:

الاسم واللقب	المنصب
مراد كولة	المدير العام
عدلان سفيان ميساي	نائب المدير العام
أمال بونوا	مديرة التسويق
منير سي زياني	مدير المالية و المحاسبة
ليلى خضرة	مدير الموارد البشرية
عبد الحليم خبابة	مدير نظام التكنولوجيا و المعلومات

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من الشركة

أصحاب المصالح:

لمجموعة الخليج للتأمين مجموعة متعددة من أصحاب المصالح يعملون على تحقيق مصالحهم داخل الشركة وهم :

- العملاء والمقرضين.

- العمال والموظفين.

- الجهات الحكومية والدولية

المطلب الثاني : واقع جودة المعلومات المحاسبية وادوات الافصاح عنها

باعتبار أن مجموعة الخليج للتأمين شركة مساهمة ومقيدة في البورصة فهي ملزمة بتكريس الشفافية والمصداقية في مختلف معاملاتها، لذا تسعى لكسب ثقة جميع مكتتبيها من خلال توفيرمعلومات مرتبطة بتوفر مجموعة من الخصائص النوعية المتمثلة في: القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة

الفرع الاول : جودة المعلومة المحاسبية لمجموعة الخليج للتأمين

الملائمة: نستطيع القول بأن المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركة ملائمة إلى حد ما على اعتبار أنها تتميز بخاصية التوقيت الملائم بمعني توفير المعلومة في وقتها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها في التأثيرعلى عملية اتخاذ القرار من خلال احترامها لمواعيد نشر قوائمها السنوية والنصف السنوية التي تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب البيع أو الحيازة للأوراق المالية لأن اتخاذ قرار في لحظة زمنية معينة يتطلب توفر المعومة المالية في نفس اللحظة في الآجال المنصوص عليها وفق النظام المحاسبي المالي.

القابلية للفهم: إن المعلومات المحاسبية والمالية المعدة من طرف شركة الخليج للتأمين تمتاز بالوضوح والبساطة وخلوها من التعقيد بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، وهذا من خلال الملحق الذي يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم و قراءة القوائم المالية، ويشمل الملحق ما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير أو ينقص يجب أن يشرح ويبرر).

-المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، قائمة الدخل، جدول تنفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

-المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم وفروعها وكل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها بطبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم قيمة التعاقد، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.

-المعلومات ذات الصبغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.

ج- الموثوقية: تمتلك المعلومة صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء ومحايدة ، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث التي قامت بها الشركة، وه ذا ما يؤكده تقرير محافظ الحسابات للشركة في حيث يشهد بأن المعلومات المحاسبية لمجموعة الخليج للتأمين مقبولة وخالية من الخطأ والتحيز وتمثل بصدق العمليات حيث يمكن الاعتماد عليها لتوفرها على خاصيتي الحياد والتمثيل الصادق.

د-القابلية للمقارنة: حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي حرص على أن تتوفر القوائم المالية على معلومات لسنتين متتاليتين (ن) و (ن- 1) إذ يجب أن توفر الكشوفات المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وذلك أن كل فصل من فصول الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول سيولات الأموال يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة، وبالتالي نجد أن مجموعة الخليج للتأمين تقوم بإعداد القوائم المالية وعموما يمكننا القول بأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أقرها النظام المحاسبي المالي متوفرة إلى حد كبير في المعلومات المحاسبية للشركة، وهذا ما يسهم في تحسين نوعية الكشوف والتقارير المالية.

الفرع الثاني : ادوات الافصاح عن المعلومات

أ-التقرير السنوي (Rapport annuel)[1] : وهو عبارة عن بطاقة تعريفية للشركة يشمل على وثائق قانونية، اقتصادية، محاسبية وتأسيسية وهو من أهم أدوات الإفصاح عن الشركة لما له من أهمية بالنسبة للمؤسسين

[1] للاطلاع على التقارير السنوي لمجموعة الخليج للتأمين .

والمستثمرين والمحللين. ويتكون التقرير السنوي لمجموعة الخليج للتأمين "من عدة نقاط مهمة تخص معلومات عامة ومالية، فمن خلال التقرير السنوي الصادرة عن الشركة في سنة 2014 لاحظنا أنه يحتوي على المعلومات التالية:

- رسالة الرئيس

- تاريخ الشركة.

- التعريف بالشركة.

- أحداث بارزة.

- الشبكات التجارية.

- المديريات الجهوية والمديرية العامة.

- الشركة والبورصة.

- الموارد البشرية.

- أرقام مهمة للشركة.

. التقرير المالي ويحتوي على:

- جدول تغيرات الأصول لعدة سنوات سابقة. - جدول تغيرات الخصوم لعدة سنوات سابقة.

-جدول تغيرات حساب النتائج لعدة سنوات سابقة.

- الملاءة المالية والتوظيفات.

- مؤشرات مالية ونسب الأداء.

ب -القوائم المالية (Etat financiers)

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط الشركة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، وحسب ما جاء في نص النظام المحاسبي المالي للمؤسسات فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم مالية في نهاية كل دورة محاسبية وشركة 11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام - الخليج للتأمين كغيرها من الشركات تلتزم بالقانون07 المحاسبي المالي، وبالتالي تقوم الشركة بإعداد القوائم التالية[1] :

1- الميزانية Bilan تصف الميزانية عناصر الأصول وعناصر الخصوم ، تحتوي على :

عمودين، الأول للسنة الجارية والثاني للسنة السابقة(يحتوي على الأرصدة فقط) ، ويتضمن العناصر المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة.

2- جدول حساب النتائج هو بيان يلخص الأعباء والنواتج المحققة من طرف الشركة خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهرالنتيجة الصافية للسنة المالية والتي قد تكون ربح أو خسارة.

ج -التقرير المرحلي (Rapport Intérimaire)

تعد التقارير المرحلية مصدر من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل حملة الأسهم والمحللين وأصحاب المصلحة، حيث تقوم الشركة وخلافا للتقارير الماليةالسنوية بإصدار تقارير مالية مرحلية خلال السنة المالية عادة ما تكون نصف سنوية أو ربع سنوية" ، ويرجع الهدف من إصدار هاته التقارير هو التعرف على نتيجة نشاط الشركة والمركز المالي للشركة المستثمر بها بشكل دوري بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة المالية وهذا ما يتماشى ومقومات الإفصاح من حيث التوقيت ، ويتضمن التقرير المرحلي لسنة 2014ما يلي[2] :

[1] عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، دار السراسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990 ، ص 224

[2] Rapport intérimaire 2011 , Premier semestre ,p : 02

-أحداث بارزة.

-معلومات مالية ومحاسبية.

-اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين.

-اليوم الإعلامي :وذلك امتثالا للحتمية القانونية الشركات المعتمدة في البورصة بتنظيم يومها الثاني الخاص بالمعلومات المالية.

-رسالة للمساهمين :يتلقى المساهمون رسالة تحتوي على أهم الأحداث البارزة والنتائج الفترية والأرقام المفتاحية..

-حوصلة لنشاط قطاع التأمين في الجزائر.

د -الجمعيات العامة للمساهمين:

وهي اجتماع يعقد بحضور عامة(l ' assemblées générale des actionnaires (المساهمين، وتنقسم الجمعية العامة للمساهمين إلى نوعين:جمعية عامة عادية تعقد مرة على الأقل في السنة وغالبا ما تنعقد في شهر ماي أو جوان حيث يقوم مجلس الإدارة بإعلام المساهمين وتزويدهم بكافة الوثائق الهامة قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة وهذا الطرح انشغالاتهم (677معدلة) من القانون التجاري ، وتلقي الإجابات عليها من طرف الإدارة المادة676 الجزائري، وهذا ما يسهم في ترسيخ الاتصال والثقة بين المساهمين والإدارة، وجمعية عامة غير

1- عادية(استثنائية)وهي وحدها لها صلاحيات تعديل القانون الأساسي للشركة كتغيير رأس مال الشركة أو تغيير اسمها المادة) 674 معدلة) من القانون التجاري[1].

[1] L'algerienne des assurances, assurances notice d'information, Op cit, P:96. - Charte d'audit, Algerienne des assurances, 2012. P:03.

المطلب الثالث :دور الآليات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة الخليج للتأمينات

تتعدد الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بشكل يتلاءم وظروف المؤسسات وبيئة عملها، لذا سيتم التطرق لمساهمة في تفعيل دور آليات الحوكمة على مستوى شركة الخليج للتأمين وكيف تساهم هذه الآليات في وإضفاء المصداقية والشفافية وبث روح الثقة للمتعاملين وأصحاب المصالح.

الفرع الاول: دور الاليات الداخلية لحوكمة الشركات

تتكون الآليات الداخلية لحوكمة الشركات من المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والإفصاح والشفافية.

أولا :المراجعة الداخلية

انطلاقا من أهمية حوكمة الشركات وضرورة نقلها حيز التطبيق فإن المراجعة الداخلية تعد أحد ركائز هذا التطبيق، إذ ينبغي أن يرتقي دور المراجعة الداخلية في الشركات إلى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقييم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية، وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الإستراتيجيات بشكل صحيح ، وكذلك تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها، ونظرا لكون المراجعة الداخلية أحد آليات الحوكمة وما تحققه من شفافية ورشادة في التسيير ، أصدرت شركة الخليج للتأمينات ميثاق

سنة 12012 ، وهو عبارة عن مستند رسمي " CHARTE DE L'AUDIT" مراجعة للحسابات يعمل على تحديد المهام والمسؤوليات والسلطات الخاصة بوظيفة المراجعة، كما يهدف هذا الميثاقإلى تحديد وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة ومسؤوليتها، وتعتمد الشركة بصفة رئيسية على هذه الآلية من خلال جعل هذا القسم تحت المسؤولية المباشرة للرئيس المدير العام كوسيلة للرقابة على أداء مختلف الأطراف العاملة في الشركة، ومن بين أهم مهامها ما يلي:

-ضمان احترام الأحكام القانونية، التنظيمية والإجرائية.

-تقييم نظام الرقابة المطبق في الشركة وبيان نقاط القوة والضعف

-ضمان فعالية إجراءات المراجعة واضفاء الموثوقية علىالمعلومات المنتجة.

-حماية أصول المؤسسة من أي إختلاسات.

-تقييم مستويات الخطر المتكبد بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة.

-اقتراح مقاييس لتصحيح النقائص المكتشفة.

ثانيا :لجنة المراجعة

قامت الشركة في الربع الرابع من السنة المالية 2010 بالتشجيع على إنشاء لجنة للمراجعة مؤلفة من رئيس اللجنة ومدير المراجعة الداخلية وعضوين غير تنفيذيين يعينهم أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلىرئيس مكتب المدير العام ككاتب للجلسة، كما يستطيع حضور الاجتماع أطراف أخرى بدعوى من رئيس اللجنة على حسب المواضيع المراد دراستها، كل هذا من أجل تعزيز دور المراجعة داخل الشركة من جهة والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر من جهة أخرى .وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:[1]

[1] L'algerienne des assurances , notice d'information, Op cit, P:96.

-دراسة الأخطار محل التأمين.

-دراسة هيكل الرقابة الشركة.

-الإشراف على الأعمال التقنية، الإدارية، والمحاسبية للشركة..

تجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاثي باستدعاء من رئيس اللجنة، ولا يقرر المجلس إلا بحضور ثلاثة أعضاء والرئيس وإن لم يستطيع أحد الأعضاء الحضور شخصيا يحق له تعيين عضو أخر من اختياره للتصويت في مكانه.

كما أن قرار اللجنة يأخذ بالأغلبية من طرف الأعضاء أو ممثليهم، وفي حالة تعادل الأصوات للرئيس الحق للفصل بصوته، وفي كل اجتماع يكتب تقرير من طرف الكاتب تحت إشراف المدير وممضي من طرف رئيس اللجنة وتطبق القرارات المتخذة بعد شهر من صدورها.

ثالثا :مجلس الإدارة

من أجل إضافة فعالية أكثر على المجلس قامت الإدارة في الربع الأول من سنة 2012 بإنشاء لجان متخصصة ومساعدة منبثقة عن مجلس الإدارة الشركة من أجل ضمان الرقابة الكاملة على مختلف شؤون الشركة وتحديد نقاط القوة والضعف – وذلك بغية تجسيد التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وتتمثل في:

- 1لجنة التدقيق المحاسبي :هي مسؤولة عن ضمان الامتثال للوائح والتشريعات المعمول بها وتهتم بما يلي:

-تنظيم عمل المراقبين في الشركة.

-تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

-دراسة الأخطار المؤمن ضدها.

2-لجنة الأجور والمكافئات :وتتمثل مهمتها في اتخاذ القرارات بشأن المناصب الرئيسية في الشركة، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة الأجور في الشركة، بما في ذلك سياسة المكافآت والحوافز.

- 3لجنة التدقيق الاستراتيجي :وهي مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة على المدى المتوسط والطويل، تجتمع هذه اللجنة فصليا، ومن صلاحيات هذه ال لجنة اعتماد التقارير المتعلقة بتسيير عمل الشركة. كل لجنة من اللجان الثلاث تضم بالإضافة إلى الرئيس المدير العام اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وإطارات في الشركة [1].

رابعا :الإفصاح والشفافية

إن التزام الشركة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في التسجيل والمعالجة المحاسبية، كذلك باعتبارها شركة مسعرة ببورصة الجزائر، وعليه تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية في الوقت المناسب وذلك في أجل أربعة أشهر من إقفال السنة المالية ، بغية حصول كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة من مالكي الأوراق المالية بصفتهم مستثمرين وكذا مصالح الضرائب لتقييم الوضعية الجبائية للشركة على المعلومات المالية في الوقت المناسب ، كما تقوم الشركة بإصدار تقارير نصف سنوية تسهم في معرفة الوضعية المالية للشركة في أجل أقل من سنة وبالتالي يساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الرشيد سواء في بيع أو شراء الأوراق المالية .وعموما نستطيع القول بأن الشركة تبذل جهود كبيرة لإظهار الشركة بشكل واضح و شفاف من خلال توفير عدة قنوات نشر المعلومات ذات الصلة والعلاقة المستخدميها، إلا أنه يوجد قصور في مجال الإفصاح والشفافية حيث تقوم الشركة بالتكتم على بعض المعلومات المهمة بالنسبة لمستخدميها كالإفصاح عن المخاطر المتوقع حدوثها والإفصاح عن مكافات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين

خامسا :إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر من أكبر التحديات التي تواجه شركات التأمين، ومن خلال ألية إدارة المخاطر تسعى الشركة إلى مواجهة هذا الخطر لضمان سلامتها من أي خطر يعرضها للإفلاس.

لذا تحظى إدارة المخاطر في شركة الخليج للتأمين بأهمية نسبية نظرا لطبيعة وتميز نشاط الشركة والمتمثل في النشاط التأميني هو مليء بالمخاطر لذا قامت الشركة بتعيين خبير لغرض أن يكون جل التأمين المقترح سواء صحيحا أو على المقاس ومكيفة ل :

[1] سي زياني منير رئيس مصلحة المحاسبة و المالية، مجموعة الخليج للتأمين.

-أدوات العمل(الممتلكات المهنية، الآلات ، الخ.)

-استمرارية المؤسسة.

-حماية مسؤوليات المؤسسة المسؤولية المهنية والمدنية.)

كما تقوم الشركة في إطار سعيها للسيطرة على هذه المخاطر إلى توزيع مهام هذه الإدارة على ثلاث أقسام رئيسية، وذلك حسب رؤيتها وتصنيفها للمخاطر، وتتمثل فيما يلي:

-المخاطر الكبيرة - . المخاطر البسيطة -.مخاطر المؤسسة.

المخاطر الكبيرة : و تتمثل في مخاطر التشريع المعمول بها في قطاع التامين و مخاطر متعلقة بسوق التامين، كما تتعلق ايضا ب مخاطر متعلقة بالتوظيفات المالية و مخاطر السيولة و ايضا الاخطار غير المتوقعة.

المخاطر البسيطة :وتتمثل في المخاطر المتعلقة بالعقود التأمينية المؤمن ضدها المتمثلة في مخاطر التأمين على السيارات، وتأمينات الحريق والسرقة وغيرها، ولإدارة هذه المخاطر قامت الشركة بتنصيب أقسامعلى المديريات الجهوية للشركة تقوم بدراسة ومتابعة هذه المخاطر، كما قامت باستحداث قسم خاص في المديرية العامة للتنسيق والإشراف المباشر أقسام الأخطار البسيطة في المديريات الجهوية.

مخاطر المؤسسة :وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر المتعلقة بسمعة المؤسسة أمام جمهور المستأمنين، حيث تسعى الشركة لتطوير خدماتها التأمينية سواء على مستوى جودة المنتجات أو في التسهيلات المقدمة للمؤمن لهم، وتتمثل أيضا في مخاطر الاحتيال التي قد تتعرض لها المؤسسة من قبل رؤساء وكالات الشركة ، ولإدارة هذا النوع من المخاطر تقوم الشركة من خلال لجنة التدقيق والمراقبة الداخلية بتتبع عمل الوكالات التجارية حيث تعمد أحيانا لإرسال مراقبين دون سابق إنذار للوقوف على حقيقة عمل الوكالات .ومن خلال دراستنا لآلية إدارة المخاطر لاحظنا أن الشركة تلتزم بما يمليه التشريع المعمول به في قطاع التأمين، كما أنها تولي اهتماما نوعيا لهذه الألية من خلال تصنيفها لمجمل المخاطر التي قد تتعرض لها وكذلك انتهاجها السياسات صارمة لمواجهة هذه الأخطار، وهذا ما يكسب المساهمين والأطراف ذات المصلحة بالشركة الثقة الكافية لضمان حقوقهم.

الفرع الثاني :دور الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة الخليج للتأمين

تتمثل الآليات الخارجية للحوكمة لشركة الخليج للتأمين في المؤسسات المراقبة لعمليات التأمين في الجزائر وهي المجلس الوطني للتأمينات والإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ولجنة الإشراف على التأمينات هذه الأخيرة التي تضمن وجود رقابة قانونية حكومية خارجية تخضع لها شركة الخليج للتأمين ، بالإضافة إلى القيام بالمراجعة الخارجية من طرف محافظي الحسابات[1] .

هو تابع لوزارة المالية، ويسعى إلى ترقية وتطوير نشاط CNA: أولا :المجلس الوطني للتأمينات التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا لأنه يعتبر وسيلة هامة لتوجيه السياسة العامة للدولة في نشاط التأمين، ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:

-التوازن ما بين حقوق والتزامات طرفي العقد.

-السهر على مردودية الأموال المجمعة.

-السير الحسن لمختلف شركات التأمين.

-المساهمة في توجيه وتطوير سوق التأمين في الجزائر.

-وضع تسعيرات التأمين تطابق السوق الجزائرية.

UAR|ثانيا :الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين

وله صفة الجمعية المهنية ، ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين أما المجلس الوطني التأمين فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، وهذا ما يفسر اختلاف طبيعة المتدخلين فيهم حيث نجد في الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ممثلين عن وزارة المالية ووزارات أخرى ، شركات التأمين، المؤمن لهم ... إلخ، ومن

أهداف الإتحاد ما يلي:

-ترقية نوعية الخدمات المقدمة من شركات التأمين وإعادة التأمين.

[1] http://www.cna.dz/, Consulté le :2022/04/19

-تحسين مستوى التأهيل والتكوين.

-ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية.

إن هاتين المؤسستين تخضعان بصورة مطلقة لوزارة المالية الوصية الأولى على قطاع التأمينات، مما يجعل أي مبادرة منهما محل رفض أو قبول من الوزارة.

ثالثا :لجنة الاشراف على التأمينات

-تأسست هذه اللجنة بموجب المادة 209 للأمر0795 المعدل والمكمل إدارة تابعة لوزارة المالية تتكفل بمراقبة قطاع التأمينات، وتشمل أهدافها حماية فوائد المؤمنين والمستفيدين من عقد التأمين مع السهرعلى ضبط عمليات التأمين وتحديد قدرة شركات التأمين على التسديد وترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمينات بهدف إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي .وتتكون لجنة الإشراف على التأمينات، من المدير العام للخزينة ومدير التأمينات بوزارة المالية وقاضيين اثنين، إضافة إلى خبير مستقل في التأمينات .إضافة إلى خبير مستقل في التأمينات .ويأتي وضع هذه السلطة المكلفة بالسهر على التنظيم ساري المفعول في إطار إصلاح القطاع، لاسيما في الجانب المتعلق بإلزام الشركات بالفصل بين التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص أو التأمين على الحياة.[1]

رابعا :المراجعة الخارجية

ألزم المشرع الجزائري في مادته 678 من القانون التجاري المؤسسات الاقتصادية بما فيها شركات التأمين بإجراء مراجعة قانونية سنوية من قبل طرف محايد المتمثل في محافظ الحسابات.

وكذلك بدورها تمارس شركة الخليج للتأمينات الرقابة الخارجية من قبل محافظ الحسابات الذي يتم تعينه من قبل الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ولكي يؤدي محافظ الحسابات مهامه على أكمل وجه يجب أن يتميز بالاستقلالية كما يجب عليه أن يتقيد بقواعد السلوك الأخلاقي عند قيامه بمهامه، هذه الأخيرة التي يلتزم بها الخبير المحاسبي المعين من طرف شركة الخليج للتأمين ، وتتمثل المهام الموكلة له فيما يلي2 :

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 ، الصادرة في 12 مارس2006

-يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنةالمنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات.

-ا يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

-يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارةومجلس المديرين أو المسير.

-يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أوغير مباشرة.

-يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومنطبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

-عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبيةوتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

إن تقرير محافظ حسابات شركة الخليج للتأمين الذي يصادق على سلامة مخرجات النظام المحاسبي هو الضامن المصداقية وصحة المعلومات المحاسبية المنبثقة عن القوائم المالية الختامية للشركة ، وهذا من خلال إبداءها رأي فني محايد حول عدالة وسلامة قوائمها المالية، كما أن المراجع يحقق الرقابة على أطراف العلاقات التعاقدية من خلال رقابة سلوك الإدارة باعتبارها وكيل عن المساهمين.

وقد جاء تقرير التدقيق العام لعملية إجراءات الرقابة والبحث والتدقيق للحسابات وإجراءات التسجيل المحاسبي أنها مقبولة عموما وخالية من الأخطاء والتحيز وتمتاز بالانضباط والموثوقية القوائم المالية.

وانطلاقا من التقرير الايجابي لمحافظ حسابات الشركة والذي لم يشير فيه إلى ملاحظات تدل على عدم الثبات في التقديرات والطرق المحاسبية، وكذلك عدم الإشارة لذلك في الملاحق للقوائم المالية للشركة، فمن هذا المنطلق

فإن الشركة تتقيد بمبادئ النظام المحاسبي المالي الذي يعطي للكيان إمكانية تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية وهذا بهدف تحسين نوعية الكشوفات المالية.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل التطبيقي تم التطرق إلى مبادئ وآليات حوكمة الشركات المطبقة في مجموعة الخليج للتأمين و كذلك حاولنا التعرف على دور هذه الأخيرة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ويمكننا القول أن شركة الخليج للتأمين تلتزم بتجسيد مبادئ حوكمة الشركات بغية خلق الثقة لدى مختلف الأطراف الفاعلة مع الشركة من عمال ومساهمين وأصحاب مصالح مما جعلها أول شركة خاصة تدخل بورصة الجزائر ، كما أن التزامها بمبادئ حوكمة الشركات يساعد على توفير أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية وجودة عالية بحيث ترفع من فعالية اتخاذ القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة، وكذلك فإن شركة الخليج للتأمين تقوم بالإفصاح عن القوائم المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والجمعية العامة العادية وتقرير محافظ الحسابات لكافة الأطراف من خلال عدة قنوات وهذا ما يضمن المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية، وهذا بدوره ينعكس بالإيجاب على الشركة من خلال زيادة حصتها السوقية من سنة لأخرى.

.

خاتمة عامة:

قمنا من خلال طرح موضوع أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية "دراسة حالة مجموعة الخليج للتأمين بمستغانم" , معالجة إشكالية البحث التي تتناول " **ما هو الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و هل تساهم فعلا في ذلك لدى الشركات** " من خلال ثلاثة فصول لهذه المذكرة بشقيها النظري و التطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع.

بحيث أثارت الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة و التي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات و المؤسسات العالمية الكبرى مسألة مهمة جدا تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية و أهمية إتخاذ الحيطة و الحذر فيما يخص نوعية المعلومات المفصح عنها, و كان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة و إستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات و التي ستمكن من إبراز سياسات الشركات و الإستراتجيات المتبعة في عمليات إتخاذ القرارات.

لذا تناول موضوع هذا البحث دراسة و تحليل أهم جوانب الإطار الفكري لحوكمة الشركات أساسيتها و معاييرها , كما تم التطرق بالدراسة إلى أهم الأليات الداعمة للحوكمة و إجراءات عملها حيث تتأثر هذه الأخيرة بالظروف الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية لكل بلد و هذا يأكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان مما أدى بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ و إرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع ظروفه الخاصة و يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة و نتائج إختبار الفرضيات فيمايلي.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا إلى مختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات و علاقتها بجودة المعلومة المحاسبية فقد لخصت الدراسة النظرية إلى النتائج التالية:

- تلعب حوكمة الشركات دورا كبيرا في إدارة أزمات فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة و إدارة المؤسسات في إستغلالها لمواردها و دراستها للمخاطر , و هو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى و أهداف الأطراف ذات العلاقة بها.
- يعد الإفصاح و الشفافية و ظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة , يؤثر كل منهما في الأخر و يتأثر به , فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية و زيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي ينتج من تفعيل حوكمة الشركات و تؤدي إلى حماية المستثمرين كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحسابية.

.تحقق حوكمة الشركات أكبر قدر من المصداقية و الجودة في المعلومات المحاسبية من خلال ما تقدمه الياتها داخلية و خارجية من خدمات حيث تقوم:

- المراجعة الخارجية برفع درجة الثقة في المعلومات عن طريق تقرير المراجع الخارجي.
- دور لجان المراجعة المتمثل في الإشراف عن السياسات المحاسبية و التقارير المالية و التقارير المالية للشركة و الإلتزام بمعلوماتها, و هي بذلك تساعد مجلس الإدارة في تلبية مسؤولياته القانونية و كذلك العمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة و كل من المراجع الداخلي و الخارجي.
- تحقيق التكامل بين اليات الحوكمة الداخلية والخارجية له انعكاس ايجابي على رفع مستوى التقة و المصداقية في المعلومات المحاسبية.

و من خلال دراستنا التطبيقية توصلنا الى ما يلي :

- ✓ ان مجموعة الخليج لتامين الجزائرية تسعى لتقيد بمبادئ حوكمة الشركات و العمل على تطبيقها من اجل تعزيز مصداقية و جودة مخرجات النظام المحاسبي باضافة الى كسب تقة كافة الاطراف الفاعلة مع المؤسسة و رعاية مصالحهم .
- ✓ ألتزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسهم في تطوير الإفصاح المحاسبي حيث تفصحا لمجموعة الخليج للتأمين عن قوائمها المالية و تقاريرها السنوية و نصف السنوية و تقرير محافظ الحسابات و كذلك الجمعية العامة العادية من خلال عدة قنوات و هذا مايكسب المعلومات المحاسبية اكثر مصداقية و شفافية .

نتائج إختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضيات التي يتم إقراحها في بداية البحث , فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية كمايلي:

الفرضية الاولى:

و التي تنص على أن حوكمة الشركات تعمل على تنظيم قواعد إدارة الشركات و العلاقات التعاقدية بين كافة الأطراف المرتبطة بها لتعظيم ربحية المؤسسة و التي أثبتنا صحتها و هذا من خلال الدراسة النظرية التي توصلنا فيها إلى حوكمة الشركات هي النظام الذي يسير و يراقب جميع الأطراف المرتبطة بها و ذلك من خلال تحديد العلاقة بين جميع الأطراف المرتبطة بها مع مراعاة حقوق المساهمين و كذلك الإشراف على الإدارة المخاطر لتحسين أداء الشركة و بالتالي الوصول إلى الاهداف المسطرة لها, من خلال وضع قواعد و حوافز تهتدي بها إدارة الشركة التعظيم ربحيتها.

الفرضية الثانية:

و القائلة بأنه يوجد إرتباط وثيق بين حوكمة الشركات و مستوى الجودة في المعلومة المحاسبية, من خلال تحديد مختلف المبادئ و القواعد التي تحدد العلاقة بين الشركة و المساهمين و أصحاب المصالح و الأطراف المرتبطة بالشركة , و هذا بدوره ينعكس على المستوى جودة المعلومات المحاسبية , فمن خلال الشق النظري للدراسة بينا أنه نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة و المالكين و بقية أصحاب المصالح في الشركة و على وفق مبدأ الإختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف

تعظيم منافعه الخاصة , فإنه يتوقع أن تأتي عملية إختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة , بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع الأهداف أصحاب المصالح أخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث الصادق للأحداث و العمليات من ناحية تقديم المعلومات , لذا كانت الحاجة إلى اليات حوكمة الشركات لمعالجة هذه التعارضات و ضمان كافة الحقوق و الواجبات لكل الاطراف و بالتالي نستطيع توفير أرضية جيدة إنتاج معلومات محاسبية على درجة من الجودة و المصداقية , و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

و التي تنص على أن مجموعة الخليج للتأمين تسعى للإلتزام بتطبيق جل مبادئ الحوكمة و هذا ما يسمح بإنتاج معلومات محاسبية أكثر مصداقية و شفافية فمن خلال الجانب التطبيقي يمكننا القول أن مجموعة الخليج للتأمين تسعى إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات و نجد أن شركة ملزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة من جهة كونها تتعامل من جهة رسمية و هي البورصة التي تلزمها باللإفصاح و الشفافية و الشركة تتقيد بها المبدأ حيث تفصح عن معلوماتها المحاسبية و المالية من خلال عدة قنوات , أي أن الإلتزام الشركة بتطبيق الحوكمة هو إلتزام إجباري و ليس نابع من إرادتها و هذا ينفي صحة هذه الفرضية.

الفرضية الرابعة:

تبين وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين تطبيق اليات حوكمة الشركات و خصائص مجلس الإدارة لهذه الشركات , كما تبين وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين تطبيق اليات حوكمة الشركات و رفع كفاءة نظام الرقابة و المراجعة الداخلية لهذه الشركات , كما تبين وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين تطبيق حوكمة الشركات و رفع جودة التقارير المالية و المعلومات المالية و المحاسبية لهذه الشركات . بالتالي تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اليات حوكمة الشركات و علاج المشكلات و رفع كفاءة نظام الرقابة و المراجعة الداخلية لهذه الشركات كمتغير تابع.

الإقتراحات و التوصيات:

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- ✓ يجب الأخذ بعين الإعتبار عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات أثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة و مستمرة في جميع الجوانب الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية.
- ✓ نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام و منظمات المجتمع المدني , فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد اي فساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته و أمواله , فإنه سوف يدعم تطبيقها و إرساء قواعدها.
- ✓ إستحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة و تتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف و متطلبات الحوكمة.
- ✓ تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات المرتبطة بحوكمة الشركات مثل قانون الشركات و قانون سوق المال , و قانون تنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة , بالشكل الذي يسهم فتتفاعل حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
- ✓ إصدار قوانين تنص على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة للشركات التي تتداول لأسهمها في البورصة من أجل تفعيل و تطوير سوق الأوراق المالية الجزائرية.
- ✓ نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام و منظمات المجتمع المدني , فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته و أمواله , فسوف يدعم تطبيقها و إرساء قواعدها.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و حاولنا إسقاط هذا الموضوع على مجموعة الخليج للتأمين رغم حداثة تطبيقة في المؤسسات الجزائرية , و عليه تكون الإشارة إلى مواضيع التالية كمواضيع بحث في المستقبل:

- دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية و الإفصاح.
- دور التدقيق الخارجي القانوني في تحسين حوكمة الشركات.
- إستخدام أدوات مراقبة التسيير لتفعيل اليات حوكمة الشركات.
- دور محافظ الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات.

قائمة المراجع

1.المراجع باللغة العربية:

- أشرف حنا ميخائيل , " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات " , منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية , القاهرة , 2009 .
- الأخضر عزي , و غالم جلطي , الحكم الرشيد و خوصصة المؤسسات , مجلة الجندول , العدد 27 , مارس 2006.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , العدد 15 الصادرة في 12 مارس 2006.
- القانون التجاري الجزائري.
- براهمة كنزة , دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات , مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير , جامعة قسنطينة2 , 2014.
- بن فرج زوينة , المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق, مذكرة مقدمة لنيل شهاجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , فرحات عباس سطيف , 2013 2014.
- بن عيسى عبد الرحمان "دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية دراسة نظرية تطبيقية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير .محاسبة و مالية.جامعة المدية, الجزائر,2009.
- *حمادى نبيل" التدقيق الخارجي كالية لتطبيق حوكمة الشركات " (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير محاسبة ألية جامعة الشلف 2008).
- حيدر محمد علي بن عطا , مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة, الطبعة الأولى , دار الحامد للنشر و التوزيع , عمان, 2007.

- خليل محمد أحمد إبراهيم, دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و إنعكاساتها على سوق الأوراق المالية .دراسة نظرية تطبيقية , 2005

متاح على الموقع التالي:http:// www.infotechaccountants.com

- د. مجبور النمري, د. يوسف باسودان, د. عبد اللطيف باشيخ ,أ. محمد فلمبا,"مبادئ المحاسبة".
- دهمش نعيم , إسحاق أبوزر عفاف , تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك , مجلة البنوك في الأردن , العدد العاشر , المجلد الثاني و العشرون , ديسمبر 2003.
- رابح بوقرة , هاجر غانم , الحوكمة المفهوم و الأهمية , مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي , جامعة بسكرة , كلية الإقتصاد , المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012.
- رأفت حسين مطير , اليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات , مصر.
- سليمان محمد مصطفى," حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري", الدار الجامعية , الأسكندرية , 2006.
- سمير كامل محمد عيسى, "أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الارباح دراسة تطبيقية" , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , جامعة الإسكندرية, العدد2 , المجلد رقم 45 , يوليو 2008.
- سي زياني رئيس مصلحة المحاسبة و المالية , مجموعة الخليج للتأمين.
- سيد علي مهوب, أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية , مذكرة لنيل شهادة الماستر , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة المسيلة, 2014.
- صبايحي نوال, أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية , الملتقى الدولي الثالث حول اليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري و مطابقته مع معايير المحاسبة

الدولية و تأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية , كلية العلوم الإقتصادية , جامعة الوادي , بدون سنة.

- عباس مهدي الشيرازي, نظرية المحاسبة , دار السراسل للطباعة و النشر و التوزيع , الكويت, 1990.
- عبد الرزاق حسن الشيخ, دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و إنعكاساتها على سعر السهم, رسالة ماجستير المحاسبة و التمويل , جامعة إسلامية , غزة , 2012
- عبد القادر بريش , قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة إلى حالة الجزائر, مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي , المدرسة العليا للتجارة, الجزائر, العدد الأول,2006.
- عبد الوهاب نصر علي , موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة و الجزء الثالثو الدار الجامعية . الأسكندرية , 2009
- عتيقة وصاف, مكانة الأسواق المالية في الإقتصاديات العربية و عوامل رفع كفائتها , دراسة حالة الجزائر و الدول النامية, الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات , أيام21 .22 نوفمبر 2006 , جامعة محمد خيضر, بسكرة ,
- عمر يوسف عبدالله الحياوي"أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية مذكرة ماجستير محاسبة و التمويل جامعة الشرق الأوسط 2017.
- عمر علي عبد الصمد "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات "مذكرة ماجستير , جامعة المدية , الجزائر , 2008.

- محسن أحمد الخضري , حوكمة الشركات, الطبعة الأولى , مجموعة النيل العربية, القاهرة , 2005.
- [1]محمد مصطفى سليمان , حوكمة الشركات و دور أعضاء محالس الإدارة و المديرين التنفيذين , الدار الجامعية الإسكندرية, 2008
- محمد نور برهان و غازي إبراهيم رحو , نظم المعلومات المحاسبية , دار المناهج للنشر و التوزيع , عمان الأردن , 2015
- محمد أحمد إبراهيم الخليل, دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية, مجلة الدراسات و البحوث التجارية, كلية التجارة , مصر العدد الأول, 2005
- محمد أحمد إبراهيم خليل , دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و إنعكاساتها على سوق الأوراق المالية .دراسة نظرية تطبيقية .مجلة الدراسات و البحوث التجارية , السنة الخامسة و العشرون , العدد الأول جامعة الزقازيق, 2005
- محمد المبروك ابوزيد , المحاسبة الدولية و غنعكاساتها على الدول العربية , دار ايتراك , القاهرة , 2005,
- محمد المعتز إبراهيم, دور الشفافية و الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار .دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية , مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا , العدد16 , الولايات المتحدة الأمريكية, 2015
- مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة.
- ميثاق الحكم الراشد بالمؤسسات في الجزائر, وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية, 2009.

- ناصر محمد علي مجهلي, خصائص المعلومات المحاسبية و إثرها في إتخاذ القرارات, رسالة لنيل ماجيستر, معهد العلوم الإقصادية, جامعة الحاج لخضر,باتنة(2008,2009).
- هوام جمعة , لعشوري نوال , دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية , مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع , رهانات و افاق) , جامعة العربي بن مهيدي , أم بواقي.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- Alain Fient et autre, gouvernement d'entreprise, deboech, paris, 2005.
- Robert M. Truelboood. Objectives of financial reporting statement of financial accounting concepts number one http//:-www.wku. Edu /jack hall / seacl_html-date deconsultation: 25-07-2013.
- www.gig.dz / présentation.
- Isma heroua / d'érection de l'Algérie des assurances.
- Gig assurances, notice d'information, op cit
- Rapport intérimaire 2011, premier semestre.
- L'algérienne des assurances, assurances notice d'information, op cit, p : 96 – charte d'audit, algérienne des assurances 2012.
- Sources : gig assurances notice d'information, op cit.
- Charte d'audit, algérienne des assurances 2012.
- http:// www.cna.dz/, consulté le : 2022/04/19.

الملاحق

Balance Financière Mensuelle
AGA

F-ASD-CT-1.01B	
Version	00
Date	30/01/2017
Page	1/1

L'ALGERIENNE DES ASSURANCES
Délégation Régionale: O R A N
A .G. A M. KRIDECH Code 2707 - MOSTAGANEM

Période : MOIS DE SEPTEMBRE 2019

EMPLOIS			RESSOURCES		
Compte	INTITULE DU COMPTES	Montant	Compte	INTITULE DU COMPTES	Montant
600000	Sinistres réglés Auto matériel	177 720,00	700000	Primes nettes émises	1 599 585,79
600000	Sinistres réglés Auto matériel (**GESTION 2708**)	**0,00**	700300	Coûts de police	39 800,00
600000	Sinistres réglés Auto corporel	0,00	445010	TVA Sur émission	286 425,08
419600	Recours réglés parts assurés	135 040,00	443110	Fonds de garantie automobile (FGA)	5 689,75
419600	Recours réglés parts assurés **(GESTION 2708)**	0,00	442710	Timbres de Dimension	13 840,00
600600	Hon.Réglés S/Sinist.Mat.Autos	13 964,76	442720	Timbres Gradués	63 121,00
600600	Hon.Réglés S/Sinist.Mat.Autos **(GESTION 2708)**	**0,00**	**1-TOTAL PRODUCTION BRUTE (passerelle)**		**2 008 461,62**
600600	Hon.Réglés S/Sinist.Corp.Autos	**0,00**	419600	Recours encaisses "Part de l'assuré"	135 040,00
600600	Honoraires S/ Sinistres réglés Agricoles	0,00	419600	Recours encaissés "part de l'assuré" (**Gest. 2708**)	0,00
445660	TVA sur honoraires à récupérer	0,00	600700	recours encaissés part de la "2a"	45 400,00
1- TOTAL SINISTRES RECOURS ET HONORAIRES (passerelle)		**326 724,76**	600700	recours encaissés part de la "2a" (**Gest. 2708**)	0,00
412100	**Annulations sans ristourne**	164 814,91		Recouvrements des primes (Mois MARS &AVRIL 19)	0,00
2 - TOTAL ANNULATION (passerelle)		**164 814,91**	**2- TOTAL RECOUVREMENTS ET ENCAISSEMENT PAR L'AGENCE**		180 440,00
622610	Honoraires visites de risques		181xxx xxxx	Primes recouvrés par la Délégation	
622680	Honoraires Avocats		419600	Recours encaissés par la Délégation part assurés	
622xxx	Autres honoraires		600700	Recours encaissés par la Délégation part "2a"	
627700	Frais de banque	5 587,05	**3- TOTAL ENCAISSEMENTS PAR LA DELEGATION**		
3- TOTAL CHARGES D'EXPLOITATION		**5 587,05**	181xx xxxx	**Règlements sinistres par le SIEGE**	
419500	Réglements ristournes (	0,00	181xx xxxx	Règlement honoraires par la Délégation	
622100	Réglements commissions AOUT 2019	192 783,13	181xx xxxx	Règlements recours par la Délégation	
445660	TVA sur commission AGA	0,00	181xx xxxx	Divers réglements par la Délégation	
4- TOTAL AUTRES DEPENSES		**192 783,13**	**3- TOTAL DES REGLEMENTS PAR LA DELEGATION**		
181xxx xxxx	Recours encaissés par la Délégation			**Autres ressources (à préciser)**	
181xxx xxxx	Espèces ou chèques remis à la Délégation ( )			**PROD EMISES S/ GEST. EX. 2708 (SEPT 19)**	**1 836,42**
181xxx xxxx	Primes recouvrées par la Délégation			Reliquat Caisse Versé (Fin AOUT. 19)	12 543,30
181xxx xxxx	Productions encaissées par Siège			Chq. Escompté (Emission Prod AOUT 19)	104 431,47
5-TOTAL AUTRES EMPLOIS		**0,00**		**TOTAL DES RESSOURCES**	**2 307 712,81**
			Détail Envoi fonds :		
181xxx xxxx	Envoi de fonds **(Situation Fin AOUT 2019)**	**887 503,91**	Date	MONTANT ()	Référence
	Autres emplois (à préciser)		04/09/19	0,00	**Solde situation mois SEPT 2019**
	Reliquat Caisse Non Versé (Fin SEPT 2019)	221 685,17		0,00	
	Reliquat Caisse Non Versé (S/ Gest. Ex. 2708)	**1 836,42**		0,00	
	Chq. à l'Escompte (Production SEPT 19)	506 777,46		0,00	
	Chq. à l'Escompte ( )	0,00		0,00	
	TOTAL DES EMPLOIS	**2 307 712,81**		**0,00**	

Signature & Cachet de l'A.G.A

SPA l'Algérienne des Assurances R.C.N° : 98 B 0005 Agence Code A27007

Scanned with CamScanner

Balance Financière Mensuelle AGA

Version	03
Date	30/01/2017
Page	1/1

L'ALGERIENNE DES ASSURANCES
Délégation Régionale: O R A N
A .G. A M. KRIDECH Code 2707 - MOSTAGANEM

Période : MOIS DE FEVRIER 2020

EMPLOIS			RESSOURCES		
Compte	INTITULE DU COMPTES	Montant	Compte	INTITULE DU COMPTES	Montant
600000	Sinistres réglés Auto matériel	600 747,27	700000	Primes nettes émises	901 288,40
600000	Sinistres réglés Auto matériel (**GESTION 2708**)	**0,00**	700300	Coûts de police	36 000,00
600000	Sinistres réglés Auto corporel	0,00	445010	TVA Sur émission	309 859,02
419600	Recours réglés parts assurés	0,00	443110	Fonds de garantie automobile (FGA)	4 270,64
419600	Recours réglés parts assurés **(GESTION 2708)**	0,00	442710	Timbres de Dimension	13 480,00
600600	Hon.Réglés S/Sinist.Mat.Autos	43 069,98	442720	Timbres Gradués	54 184,00
600600	Hon.Réglés S/Sinist.Mat.Autos (**GESTION 2708**)	**0,00**	**1-TOTAL PRODUCTION BRUTE (passerelle)**		**1 319 082,06**
600600	Hon.Réglés S/Sinist.Corp.Autos	**0,00**	419600	Recours encaisses "Part de l'assuré"	0,00
600600	Honorairess S/ Sinistres réglés Agricoles	0,00	419600	Recours encaissés "part de l'assuré" (**Gest. 2708**)	0,00
445660	TVA sur honoraires à récupérer	575,89	600700	recours encaissés part de la "2a"	0,00
1- TOTAL SINISTRES RECOURS ET HONORAIRES (passerelle)		**644 393,14**	600700	recours encaissés part de la "2a" (**Gest. 2708**)	0,00
412100	**Annulations sans ristourne**	0,00		Recouvrements des primes (Mois)	0,00
2 - TOTAL ANNULATION (passerelle)		**0,00**	**2- TOTAL RECOUVREMENTS ET ENCAISSEMENT PAR L'AGENCE**		0,00
622610	Honoraires visites de risques		181xxx xxxx	Primes recouvrés par la Délégation	0,00
622680	Honoraires Avocats		419600	Recours encaissés par la Délégation part assurés	0,00
622xxx	Autres honoraires		600700	Recours encaissés par la Délégation part "2a"	0,00
627700	Frais de banque	3 795,85	**3- TOTAL ENCAISSEMENTS PAR LA DELEGATION**		
3- TOTAL CHARGES D'EXPLOITATION		**3 795,85**	181xx xxxx	**Règlements sinistres par le SIEGE**	0,00
419500	Réglements ristournes (	3 615,95	181xx xxxx	Règlement honoraires par la Délégation	0,00
622100	Réglements commissions	0,00	181xx xxxx	Règlements recours par la Délégation	0,00
445660	TVA sur commission AGA	0,00	181xx xxxx	Divers réglements par la Délégation	0,00
4- TOTAL AUTRES DEPENSES		**3 615,95**	**3- TOTAL DES REGLEMENTS PAR LA DELEGATION**		
181xxx xxxx	Recours encaissés par la Délégation	0,00		**Autres ressources (à préciser)**	0,00
181xxx xxxx	Espèces ou chèques remis à la Délégation ( )			**PROD EMISES S/ GEST. EX. 2708 (FEVRIER 2020)**	**6 475,68**
181xxx xxxx	Primes recouvrées par la Délégation			Reliquat Caisse Versé (Fin JANVIER 2020)	168 381,36
181xxx xxxx	Productions encaissées par Siège	0,00		Chq. Escompté (Emission Prod JANVIER 2020)	1 345 288,30
5-TOTAL AUTRES EMPLOIS		**0,00**		**TOTAL DES RESSOURCES**	**2 839 227,40**
			Détail Envoi fonds :		
181xxx xxxx	Envoi de fonds **(Situation Fin FEVRIER 2020)**	**0,00**	Date	MONTANT ()	Référence
	Autres emplois (à préciser)			0,00	**Solde situation mois FEVRIER 2020**
	Reliquat Caisse Non Versé (Fin FEVRIER 2020	129 200,51		0,00	
	Reliquat Caisse Non Versé (S/ Gest. Ex. 2708)	**0,00**		0,00	
	Chq. à l'Escompte (Prod,FEVRIER2020)	6 148,36		0,00	
	Chq. à l'Escompte (Prd,Fevrier 2020)	0,00		0,00	
	TOTAL DES EMPLOIS	**787 153,81**		**0,00**	

Signature & Cachet de A.G.A

SPA l'Algérienne des Assurances — Agence Code N°27007 — R.C.N°: 98 B 0005374 - 00/16

Scanned with CamScanner

Balance Financière Mensuelle AGD

F-ASD-CT-1.01B	
Version	00
Date	30/01/2017
Page	1/1

L'ALGERIENNE DES ASSURANCES
Délégation Régionale: O R A N
A .G. D M. KRIDECH Code A27007 - MOSTAGANEM

Période : MOIS DE JANVIER 2022

EMPLOIS

Compte	INTITULE DU COMPTES	Montant
600000	Sinistres réglés Auto matériel	-
600000	Sinistres réglés Auto matériel	-
600000	Sinistres réglés Auto corporel	-
419600	Recours réglés parts assurés	-
419600	Recours réglés parts assurés	-
600600	Hon.Réglés S/Sinist.Mat.Autos	-
600600	Hon.Réglés S/Sinist.Mat.Autos	-
600600	Hon.Réglés S/Sinist.Corp.Autos	-
600600	Honorairess S/ Sinistres réglés Agricoles	-
445660	TVA sur honoraires à récupérer	-
1- TOTAL SINISTRES RECOURS ET HONORAIRES (passerelle)		-
412100	**Annulations sans ristourne**	93 341,31
2 - TOTAL ANNULATION (passerelle)		**93 341,31**
622610	Honoraires visites de risques	-
622680	Honoraires Avocats	-
622xxx	Autres honoraires	-
627700	Frais de banque	-
3- TOTAL CHARGES D'EXPLOITATION		-
419500	Réglements ristournes (	-
622100	Réglements commissions	-
445660	Primes Impayées	-
4- TOTAL AUTRES DEPENSES		-
181xxx xxxx	Recours encaissés par la Délégation	-
181xxx xxxx	Espèces ou chèques remis à la Délégation ( )	-
181xxx xxxx	Primes recouvrées par la Délégation	-
181xxx xxxx	Productions encaissées par Siège	-
5-TOTAL AUTRES EMPLOIS		-
		-
181xxx xxxx	*Envoi de fonds*	-
	Autres emplois (à préciser)	
	Reliquat Caisse Non Versé (Fin JANVIER 22)	28 494,09
		-
	Chq. à l'Escompte (Production JANVIER 22)	-
	Chq. à l'Escompte ( )	-
	TOTAL DES EMPLOIS	121 835,40

RESSOURCES

Compte	INTITULE DU COMPTES	Montant
700000	Primes nettes émises	1 877 311,16
700300	Coûts de police	51 350,00
445010	TVA Sur émission	343 014,95
443110	Fonds de garantie automobile (FGA)	12 177,77
442710	Timbres de Dimension	17 760,00
442720	Timbres Gradués	137 590,00
1-TOTAL PRODUCTION BRUTE (passerelle)		**2 439 203,88**
419600	Recours encaisses "Part de l'assuré"	15 300,00
419600	Recours encaissés "part de l'assuré"	-
600700	recours encaissés part de la "2a"	9 600,00
600700	recours encaissés part de la "2a"	-
	Recouvrements des primes (Mois)	-
2- TOTAL RECOUVREMENTS ET ENCAISSEMENT PAR L'AGENCE		24 900,00
181xxx xxxx	Primes recouvrés par la Délégation	
419600	Recours encaissés par la Délégation part assurés	-
600700	Recours encaissés par la Délégation part "2a"	-
3- TOTAL ENCAISSEMENTS PAR LA DELEGATION		
181xx xxxx	**Règlements sinistres par le SIEGE**	-
181xx xxxx	Règlement honoraires par la Délégation	-
181xx xxxx	Règlements recours par la Délégation	-
181xx xxxx	Divers réglements par la Délégation	-
3- TOTAL DES REGLEMENTS PAR LA DELEGATION		-
	Autres ressources (à préciser)	-
		-
	Reliquat Caisse Versé (Fin DEC 21)	17 558,47
	Chq. Escompté (Emission Prod DEC 21)	-
	TOTAL DES RESSOURCES	**2 481 662,35**

Détail Envoi fonds :

Date	MONTANT ()	Référence
	0,00	
	0,00	
	0,00	
	0,00	
	0,00	

Signature & Cachet de L'A.G.D

Scanned with CamScanner

2a
الجزائرية للتأمينات
L'Algérienne des Assurances
SPA au capital de 2 000 000 000,00 DA - RC 98 B 5374
DIRECTION GENERALE

Alger, le 29 Septembre 2020

Note Circulaire

N. Réf : 309 / DG / 2020

Madame, Messieurs, les Délégués Régionaux
Mesdames, Messieurs les chefs d'agences et Agents généraux.

Objet : Situation financière de l'agence.

Mesdames, Messieurs,

Face à la persistance de certaines insuffisances inhérentes à la constitution, contrôle et validation des situations financières des agences, il est rappelé à votre attention qu'à compter du 01 Octobre 2020, aucune dérogation aux exigences suivantes ne sera tolérée :

- Les chèques remis à l'encaissement ne doivent aucunement être comptabilisés dans la situation financière du mois. Dans ce sens, Il n'est considéré comme prime encaissée ou recouvrée que les montants crédités dans le compte bancaire de l'Agence ou de la compagnie dédié à cet effet ;

- Tout encaissement doit être comptabilisé dans la situation du mois de sa survenance. Les états mensuels des encaissements et des recouvrements ne doivent comporter que les montants encaissés dans la période du mois contrôlé ;

- Les commissions ne sont payées qu'après exécution de la totalité des envois de fonds et crédit du compte bancaire de la compagnie dédié à cet effet ;

- La retenue des fonds par l'agence pour motif de constitution d'une provision pour le paiement des sinistres n'est pas autorisée. La totalité des fonds, après paiement des sinistres, doit être remontée hebdomadairement au compte bancaire de la compagnie dédié à cet effet ;

- Les chèques de paiement des sinistres doivent être obligatoirement remis aux bénéficiaires dans le mois de leur établissement, et les pièces justifiant les règlements doivent être

Siège Social et Direction générale : 01, Rue Tripoli Hussein Dey Alger Algérie.
Tél : +213(0)21 47 68 72 à 77 - Fax : +213(0)21 47 65 73 - Site web : www.2a.dz

Scanned with CamScanner

remises à la Délégation Régionale. Aucune conservation de chèques sinistres au niveau des agences n'est autorisée ;

- Aucun paiement des commissions de doit intervenir dans l'absence de l'une ou plusieurs pièces suivantes :

  - ✓ Balance financière comportant la situation financière sous format électronique transmise par email, ainsi que la balance financière sous format papier, cachetée et signé par le chef d'agence / agent général ;
  - ✓ Etat de la production nette et brute (Etat A7-2) ;
  - ✓ Etat des annulations et des ristournes avec les contrats/avenants et les quittances de ristourne ;
  - ✓ Bordereaux des recours encaissés avec les copies des chèques ;
  - ✓ Bordereaux des recours réglés avec les quittances de règlement dument signées par les bénéficiaires et adossées d'une copie de la pièce d'identité ;
  - ✓ Bordereaux des sinistres réglés par branche avec les quittances de règlement dument signées par les bénéficiaires et adossées d'une copie de la pièce d'identité ;
  - ✓ Etat des honoraires réglés ;
  - ✓ Notes d'honoraires ;
  - ✓ Bordereau des primes impayées, signé et cacheté par le chef d'agence / agent général, et accompagné des autorisations et échéanciers de paiement échelonné ;
  - ✓ Bordereau des primes recouvrées cacheté et signé par le chef d'agence / agent général ;
  - ✓ Ordre de virement ou chèque relatif à l'envoi de fond total de la période ;
  - ✓ Relevé du compte bancaire exploitation de la période concernée ;
  - ✓ Etat du rapprochement bancaire ;
  - ✓ Procès- verbal de caisse ;
  - ✓ Facture des commissions pour les agents généraux.

Veuillez agréer, Mesdames, Messieurs, nos salutations les meilleures.

Le Directeur Général
M.KAOULA

Scanned with CamScanner

gig Algeria
مجموعة الخليج للتأمين

Direction Générale
Direction des Indemnisations
Rèf : N° 126/DI/DG/2021

Alger, le 30 juin 2021

NOTE CIRCULAIRE N° 01/2021

A destination des :
- **Directrices / Directeurs d'agences**
- **Délégué(e)s Régionaux**
- **Collaborateurs Indemnisations**

Objet : Pouvoirs de règlements toutes branches

Mesdames et Messieurs,

Dans le but d'uniformiser et mettre à jour les pouvoirs de règlements à différents niveaux, nous vous prions de trouver ci-après la nouvelle matrice par niveau de gestion, qui sera applicable pour tout sinistre survenu à partir du **01/07/2021.**

	POUVOIRS	
BRANCHES	**AGENCE**	**DELEGATION**
AUTOMOBILE		
Sinistres Matériels	150.000 DA	750.000 DA
Sinistres Corporels par voie Transactionnelle	100.000 DA	600.000 DA
Sinistres Corporels par voie Judiciaire	-	1.000.000 DA
NON AUTOMOBILE	30.000 DA	150.000 DA

Les Délégués Régionaux sont chargés de veiller à la stricte application de la présente circulaire.

Cordiales salutations

Directeur Indemnisations
TIRICHINE Noureddine

SPA l'Algérienne des Assurances
Direction des Indemnisations

Copies pour information à :

- La Direction Générale.
- La Direction d'Audit.
- La Direction Qualité et Contrôle Interne.
- La Direction Juridique et Conformité Réglementaire.
- La Direction Réseau et Animation Commerciale.

Scanned with CamScanner